

العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية

د. علي مرزا
باحث اقتصادي

ورقة مقدمة

للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين
بيروت 30 آذار/مارس - 1 نيسان/أبريل 2013
فندق هوليدي-إن ديونز

العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية

د. علي مرزا

المحتويات

1	مقدمة: الشرح الداخلي.
2	أولاً: الإدارة الاقتصادية والتنمية.
2	(1-1) قبل 2003.
6	(2-1) منذ 2003.
8	ثانياً: الفخ الريعي وأداء الإدارة الاقتصادية والنمو.
8	(1-2) المظاهر العامة للدولة الريعية ولعنة المورد.
11	(2-2) الفخ الريعي في العراق.
11	النظام السياسي.
11	هيكل الاستخدام وموقع الاستخدام الحكومي.
13	اعتماد المجتمع على الميزانية العامة وليس العكس.
14	ثالثاً: الموارد والعقود والمؤسسية النفطية.
14	(1-3) حجم الموارد النفطية.
15	توزيع الحقول النفطية وتداخلها بين المناطق.
16	الاحتياطيات المثبتة.
17	(2-3) قانون النفط والغاز.
18	(3-3) جولات التراخيص والعقود النفطية: الطوفان الإنتاجي القادم.
18	العقود الفدرالية.
20	الإنتاج المتوقع من العقود الفدرالية.
21	العقود الكردستانية والإنتاج المتوقع.
21	رابعاً: الشرح الداخلي والإدارة الاقتصادية في العراق: خلاصة.
22	خامساً: الآفاق المستقبلية: معضلة التنويع الاقتصادي.
22	(1-5) مشكلة أساسية: توفير فرص العمل.

- 23 (2-5) هل يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق؟
- 25 (3-5) المسار الصعب للتنويع الاقتصادي.
- 28 ملحق (1) معلومات أساسية عن العراق: مقارنة مع دولة منتجة للنفط غير ريعية.
- 31 ملحق (2) الدولة الريعية والاستبداد.
- 33 ملحق (3) قضايا تتعلق بالنفط والغاز.
- 33 تصنيف وتقدير الموارد النفطية في العراق.
- 35 الموارد النفطية حسب المناطق والحقول في العراق.
- 36 الملاحق المتعلقة بالحقول المخصصة لشركة وطنية للنفط في مسودة قانون النفط والغاز.
- 37 ملحق (4) مصادر وملاحظات الجداول.
- 39 مصادر البحث.

العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية

د. علي مرزا

مقدمة: الشرخ الداخلي

في أوائل الاحتلال البريطاني للعراق في أعقاب انهيار الدولة العثمانية، بدأت بعد ثورة العشرين عملية تنصيب حاكم وطني للبلاد. ولم يستطع العراقيون الإتفاق على الحاكم فتم استقدام فيصل بن الحسين وتعويضه بعرش العراق بعد أن فقد عرش سوريا. ويبدو أن فيصل حصل على اسناد عام أو في الأقل لم يواجه رفضاً من الطوائف والأثنيات المختلفة في البلاد. ولقد أثبت الرجل تفهماً وحكمة ومهارة نادرة في حكم هذا البلد المتنوع، الذي ولد مقسماً بين طوائف واثنيات متعددة. ولقد حاول فيصل بناء وحدة وطنية في مواجهة قوى وولاءات متخندقة.¹ ومن سوء الحظ أنه مات وهو لم يبلغ الخمسين. وبعد موته لم يتوفر للعراق شخصية تكسب إجماع الطوائف والجماعات المختلفة إلى يومنا هذا.

لقد أثبتت تجربة الحكم الوطني منذ تأسيس الدولة في 1921 أن تكوين وحدة وطنية جامعة صعب المنال في وجه ولاءات طائفية وأثنية لم تستطع زحزحتها الحركات "الوطنية" الليبرالية واليسارية والقومية. ولقد تبين أنه بالرغم من الجهود التوحيدية للدولة والحركات السياسية الوطنية، في مختلف العهود، وبدرجات متباينة، فإن عوامل ودوافع الفرقة أقوى من دوافع الإتفاق. إن وجود أو تحقيق الوحدة الوطنية يكون عادة بحصول إتفاق عام تمثل في الدول الديمقراطية بما اصبح يعرف بالعقد الاجتماعي. اما في الدول غير الديمقراطية فقد تمثلت الوحدة الوطنية فيها بوجود تقاليد وتفاهات عامة تحد من تطور أي نزاع اجتماعي نحو تهديد السلم الأهلي والمجتمعي.

ولكن مايبد عليه الحال من منظور الحاضر هو أن محاولات واشكال فرض الوحدة الوطنية خلال تاريخ العراق، إنما جرت تحت مظلة القوة، المعتدلة تارة (العهد الملكي/نوري السعيد، عبد الكريم قاسم، العارفين) والشديدة تارة أخرى (حكم البعث وصادم) ولم تستطع هذه المحاولات إلا تغطية الانقسام الحقيقي لسنين وعقود ليظهر واضحاً بعد عام 2003.

وبخلاف الاحتلال البريطاني أطلق الاحتلال الامريكي فكرة الديمقراطية التناسبية حسب الطوائف والأديان والأثنيات مما أطلق بدوره النزاعات الأثنية والطائفية التي استطاعت الأنظمة المختلفة تغطيتها بالقوة. بحيث ظهرت هشاشة الوحدة الوطنية في العراق المههد الآن بالتقسيم بعد أن

¹ تبين المذكرة المنسوبة إلى الملك فيصل الأول المؤرخة في 15 آذار 1932 والتي وزعها بين وزرائه ومعاونيه لغرض التداول، ادراكاً عميقاً لطبيعة المجتمع والشرخ الموجود فيه وغياب الوحدة الوطنية. بالإضافة لبيانه متطلبات تحقيق هذه الوحدة. وقد نشرت الوثيقة كمقدمة لكتاب عبد الرزاق الحسني (2008)، ص ص 9-16.

أصبح استقلال كردستان الفعلي حقيقة واقعة وبعد أن أخذت المناطق الوسطى والشمالية تتشعر أنها في طريق التهميش.

لهذا فإن الشرخ المجتمعي الداخلي الذي ظهر واضحاً عند بداية تكوين الدولة العراقية أستمر وتركز بشكل خفي أو ظاهر منذ ذلك الوقت وحتى الآن. لقد كان ولازال لهذا الشرخ أثر بعيد في خلخلة أسس الإدارة الاقتصادية والجهود التنموية.

أولاً: الإدارة الاقتصادية والتنمية

(1-1) قبل 2003

قبل تصاعد مستوى العوائد النفطية في بداية خمسينات القرن الماضي احتلت الصادرات الزراعية دوراً أساسياً في تفعيل النشاط الاقتصادي الداخلي في العراق واعتماد خزينة الدولة وحاجات ميزان المدفوعات عليها. وكانت الصادرات الزراعية قد اكتسبت أهميتها هذه منذ أواخر القرن التاسع عشر (محمد سلمان حسن، 1965). فمن الناحية الاقتصادية كانت الضريبة على الدخل والملكية الزراعية مورداً أساسياً في الميزانية العامة للدولة. ومن الناحية السياسية كان لملاك الأراضي دوراً مهماً في الحياة السياسية من خلال عضوية البرلمان وكذلك في الصراع الدائر بين أعضاء الطبقة السياسية. حيث كان السياسيون يلجأون إلى شيوخ العشائر لأسناد مواقفهم في الصراع فيما بينهم. بعبارة أخرى كانت الدولة تحتاج القطاع الزراعي من الناحية الاقتصادية (الخزينة) واصحاب الأراضي من الناحية السياسية. وبالرغم من تنامي الحركة الصناعية منذ ثلاثينات القرن الماضي من خلال صناعات النسيج والزيت والنباتية ومواد الإنشاء، غير أن هذه الصناعات كانت وليدة ومعظم إنتاجها كان موجهاً للاستهلاك الداخلي. وبذلك لم تساهم بشكل ملموس في رفق الميزانية العامة أو في توليد عوائد العملة الأجنبية والاستخدام. وربما كان ذلك أحد الأسباب لغياب دور يذكر للصناعيين في الحياة السياسية مقارنة باصحاب الأراضي.

ومع أن عوائد النفط أخذت تساهم في تمويل الميزانية العامة منذ أواخر عشرينات القرن الماضي (1928 كانت بداية الإنتاج والتصدير) ولكن هذه العوائد كانت قليلة في ذلك الحين. فهي كانت مدفوعات متدنية لكل طن ينتج.

وعلى حين غرة، بعد نهاية الأربعينات، تصاعدت عوائد النفط واكتسبت الدولة من خلالها مورداً اقتصادياً كبيراً ومعه استقلالية سياسية. فلقد تحقق التصاعد بعد اتفاقيات "تقاسم الأرباح" مع شركات النفط الأجنبية في بداية الخمسينات، والذي قادته في الشرق الأوسط المملكة العربية السعودية بعد أن كانت فنزويلا قد حققت في منتصف الأربعينات (Yergen, 2009). وجاءت الزيادة شبه مفاجئة

(من حيث الحجم) بحيث كان ينبغي على النظام الاقتصادي والإداري القائم في حينه التعامل معها. ولقد تم تكوين مجلس الأعمار حينئذ ليلتبع مجلس الوزراء من أجل تنظيم وإدارة إنفاق الجزء الأكبر من هذه العوائد على البنية الأساسية والاجتماعية. وكان هذا المجلس يُسأَدَ فنياً من قبل البنك الدولي. بعد ذلك تم إنشاء وزارة الأعمار لتنسيق الإنفاق بين المجلس والوزارات المعنية. ولقد كانت القاعدة المتبناة لتوزيع عوائد النفط حينئذ (70%-إنفاق-استثماري/30%-إنفاق-جاري) مناسبة في ذلك الوقت وذلك لحاجة العراق للبنى الأساسية والاجتماعية، من ناحية، وصغر حجم الجهاز الإداري (والتعليمي والصحي)، من ناحية أخرى.

ومنذ تموز 1958 ساد تَوَجُّهُ أوسع في تحقيق العدالة الاجتماعية. وشمل هذا التوجه توزيع الأراضي الزراعية الذي كان ايذاناً بزوال النفوذ السياسي لملاك الأراضي الزراعية بعد أن أزلت زيادة عوائد النفط نفوذهم الاقتصادي منذ بداية الخمسينات. وأمتد إلى تشجيع الحركة الصناعية وإسناد الطبقة المتوسطة الصناعية والتجارية. من ناحية أخرى لم تتغير أنياً مؤسسية مجلس ووزارة الأعمار أو حتى نسب توزيع العوائد النفطية بين الأعمار والإنفاق الجاري. إذ أستمَر كل من مجلس ووزارة الأعمار باسم مجلس ووزارة التخطيط في العهد الجديد. ولقد تم رسم خطة ("مؤقتة") أثناء العهد الجمهوري لزيادة الإنفاق على البنية الأساسية ورأس المال الاجتماعي مع استمرار العمل وفق منهج ومشروعات مجلس الأعمار. ومع استمرار العمل مرحلياً بقاعدة 30/70، غير أن تَوَجُّهُ النظام الجديد فتح الباب أمام تغييرات مستقبلية في إدارة وتوزيع العوائد النفطية ربما كانت ستأخذ وقتاً أطول فيما لو أستمَر العهد الملكي. فلقد ظهر واضحاً أن متطلبات الإنفاق الاجتماعي وإسناد التَوَجُّهُ الجديد سوف لن يسمح باستمرار هذه القاعدة مستقبلاً.

لقد أشرت تأميمات 1964 تغييراً مهماً في الفلسفة الاقتصادية للدولة. فبالإضافة لدورها الاجتماعي أخذت الدولة تمارس النشاط الإنتاجي/التوزيعي، واستمر هذا التوجه لأربعة عقود حتى تغيير النظام في 2003. ورُسمت في ذلك العام خطة خمسية 1964-1969 بإطار اقتصادي كلي وقائمة مشروعات للخمس سنوات انطوت على تقوية الدور الجديد. وفي أوائل 1964 ظهرت الميزانية العامة لتلك السنة والتي تم فيها (وفي الميزانيات التي أعقبها إلى يومنا هذا) فعلياً التخلي عن قاعدة 30/70 في توزيع عوائد النفط.

لقد توسع دور الدولة بعد ارتفاع أسعار وعوائد النفط في 1970/1971 وتأميم أغلب شركات النفط في 1972. وأشرت خطة 1976-1980 التي أعقبها زيادة عوائد النفط (بعد 1973) هذا التوسع، خاصة الرغبة في تحقيق "خطة انفجارية". وكانت "الانفجارية" تعني تنفيذ استثمارات على

جبهة واسعة من مشاريع البنية الأساسية والاجتماعية والإنتاجية/التوزيعية بأسرع وقت.² واستمرت الخطة التالية 1981-1985 والتي أعدت في أواخر 1980، أثناء قيام الحرب العراقية-الإيرانية، في التوسع في الإنفاق العام تحت شعار "الحرب والتنمية". ولكن بحلول 1982 ظهر واضحاً أن الاحتياطي من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي كان آيلاً إلى النفاد وإن العوائد النفطية تتحدر بسرعة نتيجة انحدار الإنتاج والتصدير النفطي. لذلك أهمل مشروع هذه الخطة وتحول منظور السياسة الاقتصادية إلى منظور قصير الأمد ينصرف إلى إدارة الموارد المالية المتداعية بهدف إدامة ماكنة الحرب وفي ذات الوقت إدامة حد أدنى من الاستيرادات والنفقات العامة الجارية (وبالذات الرواتب والأجور). وبهذا أصبح الموضوع الأهم لهذه السياسة هو الميزانية العامة السنوية.

وبعد انتهاء الحرب مع إيران كان النظام يطمح أن يكافأ على حمايته "للبوابة الشرقية" من خلال استمرار المساعدات الخليجية والأجنبية إضافة للحفاظ على أسعار عالية لتصدير النفط. ولكن الواقع، من وجهة نظر النظام، كان يشير إلى العكس. وبالنتيجة أدت خيبة الأمل في كافة هذه المجالات إلى شعور النظام بالخطر أو حتى بالتهديد من قبل الدول الخليجية، التي أحس أنها تتآمر عليه من خلال اغراق السوق النفطية بزيادة إنتاجها مما أدى إلى تدهور أسعار تصدير النفط منذ بداية 1990.³ هذا إضافة إلى اقتناعه أن قيام الكويت بسحب النفط من الحقول النفطية المشتركة مع العراق مساهمة في التآمر. إن الشعور بالخطر والتهديد، من ناحية، وتصادد الأزمة الاقتصادية في العراق نتيجة لتسريح أعداد غفيرة من الجيش، بحاجة إلى عمل، وفي ذات الوقت عوائد نفطية منخفضة نتيجة لانخفاض أسعار النفط، من ناحية أخرى، دفع النظام إلى احتلال الكويت في 2 آب 1990 بأمل وضع اليد على احتياطياتها النفطية الكبيرة ومن ثم حل الأزمة المالية والاقتصادية الداخلية. وبعد إخراجها من الكويت دخل العراق في نفق طويل من العقوبات والتفكك الاقتصادي والاجتماعي وهو متقللاً بالديون وتعويضات الحرب. ومع قدرة النظام في الحفاظ على تماسكه وتوفير حد أدنى من المستوى المعيشي، غير أن سنوات الحصار حتى سقوط النظام قادت إلى تآكل القدرات الاقتصادية والفنية وتدمير البنية الأساسية والمؤسسية، وكما تبين في النهاية تآكل الوحدة الوطنية.

² في ذلك الوقت ظهر تعبير "حرق المراحل"، أي الوصول إلى مراحل عليا من "التطور الاقتصادي" بأسرع وقت، لتبرير الطبيعة الانفجارية للخطة. من ناحية أخرى كانت الانفجارية تتضمن عدم التحوط للأثار التضخمية الواسعة التي تقاومت نتيجة لتخطي قيود الطاقة الاستيعابية.

³ بلغ متوسط سعر نفطي برنت ودبي للخمسة أشهر الأخيرة من 1988 حوالي 12.7 دولار/برميل. ومنذ بداية 1989 أخذ متوسط السعر يرتفع تدريجياً حتى وصل إلى 19.2 دولار/برميل في كانون ثان 1990. بعد ذلك أنخفض تدريجياً إلى 14.5 دولار/برميل في حزيران ووصل إلى 16.4 دولار/برميل في تموز 1990 (World Bank, 2013).

وبالنظر إلى هذه اللحظة التاريخية يمكن القول أن العراق تحول من دولة ذات اقتصاد وهيكل اجتماعي تقليدي تلعب فيه الزراعة الدور الأساس والصناعة والنشاطات لأخرى دوراً تابعاً إلى دولة نفطية ريعية منذ بداية خمسينات القرن الماضي. غير ان النظام السياسي في العهد الملكي في الخمسينات لم يستطع التناغم مع حالة جديدة يتطلبها نمو مصدر مالي مستقل للدولة. إذ أستمروا النفوذ السياسي لأصحاب الأراضي في الوقت الذي أصبح دورهم الاقتصادي هامشياً. لقد أصبحت الدولة مستقلة مالياً وبحاجة إلى قوى مساندة أخرى من الطبقة المتوسطة تمثلت في الصناعيين والتجار والمهنيين. وربما مهد ذلك المجال لتغيير النظام. ولقد كان هؤلاء من أوائل المؤيدين للتغيير في تموز 1958. وبتنامي العوائد النفطية بعد ذلك خاصة منذ سبعينات القرن الماضي أصبح التأييد السياسي/الاجتماعي يستمد بصورة تدريجية من فئة الموظفين في جهاز الدولة. لقد اتاح الريع النفطي استخدام اعداد واسعة من الموظفين فأتاح فرص تشغيل كثيرة مما ساهم في تخفيف الضغوط الاجتماعية والسياسية. ولكنه في المقابل أتاح للدولة السيطرة على الطبقة المتوسطة، التي أصبح مستخدمي الدولة عمادها، ومن ثم حرمانها من النفوذ السياسي. أنظر فقرة الفخ الريعي (في ثانياً أدناه).

لقد برزت الدعوة نحو تحقيق التصنيع في سبيل التقدم وتحقيق التنويع الاقتصادي منذ تموز 1958. واكتسبت فكرة التنويع الاقتصادي اسناداً متتامياً أخذ يتقوى، وهنا المفارقة، في ذات الوقت الذي أخذ الاعتماد على النفط يزداد. وكانت جهود الخطط المختلفة منذ الخطة الاقتصادية المؤقتة بعد تموز 1958 وحتى انهيار حكم البعث في 2003 قائمة على تبني هدف بناء هيكل صناعي متنوع.

غير أن الآمال كانت شيء والواقع شيء آخر. وكان أحد الاسباب الاقتصادية في ذلك يعود إلى أن السياسة الصناعية كانت حبيسة خطأ استراتيجي/ايدولوجي كان سائداً في العديد من الدول الثورية (مصر، اندونيسيا/سوكارنو، الدول الاشتراكية، الخ) وهو في بناء صناعة محمية من خلال منع المنتجات المماثلة من الدخول للسوق المحلي. ولقد ساهم ذلك بالنتيجة في اتجاه الصناعات المحمية نحو السوق الداخلي وليس الخارجي مما ادى إلى عزلها عن المنافسة مع العالم الخارجي وتدهورها بشكل مستمر. ولم تكن قادرة على العمل خارج أسوار الحماية التي ثبت أنها كانت خانقة. وكان ذلك خلافاً لتجربة التصنيع في العالم غير الاشتراكي سواء في الدول المتقدمة او دول آسيا الصاعدة. ذلك أنه بالرغم من مقولة الاقتصاد الحر وتبني العديد من أسسه، اتجهت أغلب الدول المتقدمة والصاعدة لإعانة صناعاتها. غير ان الإعانة لم تكن بخلق اسواقها أمام السلع المماثلة وإنما بتقديم إعانات وحوافز متنوعة تساعد الصناعات على المنافسة في الداخل والخارج بما في ذلك الاستعانة بمختلف المصادر الدولية التجارية والعلمية لاكتساب المعرفة والتطبيق التكنولوجي المتقدم.

(2-1) منذ 2003

من الصعوبة التطرق إلى أطر مؤسسية مستقرة للإدارة الاقتصادية في رسم السياسات والاستراتيجيات التنموية منذ 2003. ولعل النقاط التالية توضح ما يمكن استشفافه من آلية أو مؤسسية تكونت في رسم السياسات والتنسيق والمتابعة والتقييم في عراق اليوم:

(1) لفترة غير قصيرة تأثرت الإدارة والسياسات الاقتصادية بالخطوط العامة للسياسات المقترحة في وثائق الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي/البنك الدولي/العهد الدولي، عن العراق. وبمساعدة هذه الجهات وجهات اجنبية أخرى رُسمت سياسات واستراتيجيات عامة ظهرت بمجلدات لم يكن لها تأثير يذكر في سياسات الحكومة والإدارة الاقتصادية. *فإستراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007* التي أعدت في وزارة التخطيط في منتصف 2005 رددت ما ظهر في الوثائق المبينة أعلاه. أما *خطة التنمية الوطنية 2010-2014* فيبدو أنها وضعت أساساً من قبل جهة اجنبية (USAID) مع مشاركة ضعيفة من قبل الجانب الوطني. لذلك فهي جاءت خطة سياسات عامة غير مفصلة وبدون مشاريع استثمارية محددة.⁴

(2) غياب سياسة اقتصادية/صناعية واضحة للدولة. وتعني السياسة الصناعية عموماً حزمة السياسات التي تهدف إلى تطوير وإنعاش بناء مجموعة من النشاطات الاقتصادية وتطوير مجموعة من التغييرات الهيكلية.⁵ فلحد الآن لا يبدو أن هناك إتفاق على نوع وإجراءات الحماية التي ينبغي أتباعها بعد إلغاء الحماية الكمية للصناعات بما في ذلك عدم الإتفاق على قانون مناسب للتعرفة الجمركية وكذلك إجراءات الإسناد والحوافز التي يمكن تقديمها للصناعات في القطاع الخاص. ولا يبدو أن هناك جهوداً منظمة لتشخيص وإعداد قائمة بالصناعات الواعدة أو جذب مستثمرين ومنظمين أكفاء ومن ثم أسانداها مباشرة في تقديم الحوافز مثل الإلتزام الميسر وبناء المدن الصناعية وإعانة التصدير الخ، ومن ثم مكافئتها حين تتجح وسحب الحوافز حين تفشل. من ناحية أخرى، بعد الحماس في خصخصة القطاع العام وذلك بعرض منشآته للبيع لم تستمر العملية بشكل

⁴ فهي خطة لا تتوفر فيها عناصر سياسات اقتصادية واجتماعية منهجية ومفصلة ومجدولة واضحة ولا بيانات متسقة. كما إنها خطة بدون أنياب. إذ ليس هناك مشاريع ولا كلف فيها تساعد على التأثير في ميزانية الدولة الإنمائية أو تكون حجر أساس لميزانية متوسطة المدى بالإضافة للميزانية العامة السنوية. وأخيراً فهي خطة تستهدف تضحماً جامحاً يزيد على 50% سنوياً مما يتناقض مع هدف الاستقرار الاقتصادي، أنظر: علي مرزا (2011).

⁵ من الناحية النظرية يتم تبني سياسات صناعية تدخلية من قبل الدولة بسبب أن عملية التنمية ليست تلقائية. وعدم التلقائية هذا يثار نتيجة نواقص نظام السوق التي تؤثر سلباً في الكفاءة الاقتصادية/الاجتماعية. وهذه النواقص تتطلب تدخل الدولة لتصححها بما يؤدي لرفع مستوى الكفاءة ومن ثم ترقية العملية التنموية. ولكن من الناحية العملية تواجه السياسة الصناعية عادة بمسائل تتعلق بمشككتين. أولاً غياب المعلومات لدى الإدارة الاقتصادية في الدولة عن المجالات المناسبة في الاستثمارات المرغوبة ومن يقوم بها. وثانياً مشكلة الفساد وضعف البنية الإدارية/البيروقراطية والقابلية الفنية في رسم ومتابعة السياسات. وهذه المشاكل العملية ربما تعتبر من أهم العوامل لتواضع نتائج السياسات الصناعية في أماكن مثل أغلب البلدان العربية المنتجة للنفط ومنها العراق ونجاحها في بلدان مثل شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية.

متسق، بسبب عدم تحقق الأقبال الذي كان متوقعاً، خاصة من مستثمرين خارجيين. لهذا تركت هذه المنشآت كما هي في أداءها وعدد العاملين فيها ومشاكل ديونها غير المحسومة، الخ. ولقد أثر ذلك سلباً على أداءها الإنتاجي.⁶

(3) ضعف التنسيق بين الوزارات المركزية التي تتوزع إدارتها بين مجموعات سياسية متناحرة. هذا بالإضافة لضعف التنسيق بين الحكومة المركزية والمحافظات وبالذات مع إقليم كردستان الذي يتضح من الناحية العملية أنه مستقل عن المركز. وكما يبدو فإن اللجنة الاقتصادية في مكتب رئيس الوزراء هي لجنة وزراء بدون سكرتارية فنية واضحة المعالم. وتبدو اللجنة عاجزة عن التنسيق بين الوزارات. وبدلاً من ذلك ترك لمكتب رئيس الوزراء التدخل المباشر بشؤون هذه الوزارات. أما زارة التخطيط فإنها عاجزة عن التنسيق بين الوزارات في مجال المشاريع الاستثمارية. ومن غير الواضح ما هو دورها في تقرير المشاريع الاستثمارية في الميزانية العامة السنوية. فليس لوزارة التخطيط منظور متوسط أو بعيد المدى ذو صدقية وجدية بالرغم من وجود خطة التنمية الوطنية 2010-2014. ويتبين من وصفنا أعلاه ليس لهذه الخطة تأثير يذكر في مجرى السياسات أو حتى غيابها عن النقاشات العامة في الوقت الذي كان يمكن أن تكون حجر الأساس في رأي اقتصادي واجتماعي عام داخل الدولة والمجتمع يوحد التوجهات نحو أهداف وطنية جامعة.

(4) وفي جانب المتابعة والأشراف والمسائلة تتعدد الجهات المتابعة وتتناقص قدراتها ومجالها تدريجياً:

(أ) إن المتطلبات الواردة في التقارير الدورية لصندوق النقد الدولي (مشاورات المادة الرابعة Article IV والقرض التحوطي Stand-by) وتقارير العهد الدولي (في تنفيذ مجموعة من المؤشرات والمعايير) عن العراق تمثل وسائل مهمة لمراقبة وتقييم ومتابعة تنفيذ السياسات. وتتعلق هذه المؤشرات بعجز الميزانية، التغيير والبناء المؤسسي، الإصلاح الهيكلي والمالي والنقدي، تحسين البيانات، الخ. إضافة إلى ذلك لا زال مجلس المشورة والرقابة الدولي IAMB يراقب إيرادات ونفقات صندوق التنمية العراقي IDF الذي تودع فيه عوائد تصدير النفط. وتقوم دائرة المفتش العام لإعادة أعمار العراق SIGIR

⁶ على سبيل المثال، في آخر بيانات متاحة للرقم القياسي لكمية الإنتاج الصناعي (2009) يتبين أن كمية الإنتاج الصناعي في 2009 كانت حوالي 91% من مستواها في 2002 وحوالي 61% من مستواها في 1988. ويظهر ذلك مدى انخفاض الكفاءة في منشآت القطاع العام الصناعية وتواضع نمو الإنتاج الصناعي في القطاع الخاص. (البيانات مستتلة من الرقم القياسي لكمية الإنتاج الصناعي 2009، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء).

التابعة للكونغرس الأمريكي بنشر تقارير متابعة دورية عن نفقات الولايات المتحدة في العراق إضافة لتنفيذ الميزانيات وعناصر السياسات العراقية. إن تقلص تأثير هذه التقارير، أخذ يظهر واضحاً بالذات نتيجة لزيادة القدرة المالية للعراق وانخفاض حاجته للإعانات والقروض.

(ب) توفر تقارير ديوان الرقابة المالية وسيلة محاسبية لمراقبة إيرادات ونفقات الوزارات والمؤسسات المختلفة. ومن خلال مسائلة موظفي الدولة والوزراء يوفر مجلس النواب وسيلة للرقابة. ولكن الوسيلة الأولى يقيدتها تواضع القابلية الفنية غير المحاسبية للديوان والثانية يشوبها تدخل رؤساء الكتل في المجلس بالإضافة إلى الموسمية السياسية/الانتخابية. وبشكل عام بينت التجربة أن كلاهما محدودة الفعالية.

(ج) ساهمت هيئة النزاهة بكشف حالات من الفساد والرشوة وأحيل على أثرها كوادر حكومية للتحقيق وكوادر أخرى مطلوبة. غير أن التدخلات السياسية تحد من فعالية هذه الهيئة.

(د) بعد نشاط أولي ملحوظ أخذ دور المفتشين العامين في الوزارات بالتناقص. فالفساد موجود في الوزارات وجهات الدولة الأخرى ولا يبدو أن المفتشين قادرين أو لديهم القابلية لكشف الفساد جدياً واقتراح سبل معالجته. من ناحية أخرى يقوم عدد محدود جداً من الصحف ومنظمات المجتمع المدني بإثارة بعض القضايا الجدية حول السياسات والأداء الحكومي والفساد.

في ضوء هذه الخلفية لا يبدو للمراقب وجود إدارة اقتصادية ذات منظور واضح أو موحد مع تواضع التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية. كما لا يبدو أن هناك هيئات رقابية ومتابعة قوية. إن غياب منظور تنموي واضح وضعف وتعدد مراكز الإدارة الاقتصادية، بتنسيق متواضع، ساهم وسيساهم بزيادة الاعتماد على الربيع النفطي وغياب الجهود لتحقيق التنويع الاقتصادي. وهذا هو موضوع الفقرة التالية.

ثانياً: الفخ الريعي وأداء الإدارة الاقتصادية والنمو

(1-2) المظاهر العامة للدولة الريعية ولعنة المورد

يمكن تعريف الدولة الريعية النفطية بأنها تلك التي تعتمد بمعظم صادراتها وتمويل ميزانيتها العامة على تصدير النفط (النفط الخام والغاز والمنتجات النفطية والبتروكيماوية)، وتملك أو تسيطر الدولة

فيها على معظم العوائد النفطية. ولقد أُقيمت في هذه الدولة آليات لاستخدام الربيع النفطي في مكافأة الولاء وفي الحرمان منه واستخدام العنف في معاقبة المعارضة لغرض استمرار نظام الحكم والتحالفات السياسية والاجتماعية المساندة له. إضافة لذلك تتسم الدولة الريعانية بمظاهر اقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن إجمالها بما يلي:

(1) تواجد ما يطلق عليه عوارض المرض الهولندي⁷ *Dutch Disease* مما ساهم في أعاققة نمو الصادرات غير النفطية، خاصة الصناعية، لعدم قابليتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، (Sachs and Andrew (1995). ويقود ذلك إلى تواجد نظام اقتصادي يتسم بالأحادية، أي الاعتماد على مصدر واحد تقريباً في الحصول على العملات الأجنبية. وفي هذا الاقتصاد تنتشر ممارسات الاسترباح *rent-seeking* وعدم تشجيع العمل الجاد. وبالنتيجة تباطأ النمو وركدت أو انحدرت حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم مستوى المعيشة في الدول الريعانية خلال فترة العقود الأربعة الماضية (أنظر جدول 1 ادناه). وظاهرة التباطؤ والركود في حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول أصبح يطلق عليها لعنة المورد *resource curse* لتصبح صفة إضافية للدول الريعانية. كما أن الانحياز في التسعير (تغير أسرع في أسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها نسبة إلى تغير أسعار السلع الصناعية والتصديرية، المتاجر بها) قاد إلى زيادة التفاوت في الدخل (من خلال انخفاض معدل الدخل في قطاع السلع والخدمات المتاجر بها مقارنة مع معدل الدخل في قطاع السلع والخدمات غير المتاجر بها).⁸

⁷ لوحظت ظواهر أو عوارض محددة في الحياة الاقتصادية ترافق زيادة تدفق العملة الأجنبية أطلق عليها عبارة "المرض الهولندي" *Dutch Disease*. وتعود هذه التسمية إلى أن هذه الظواهر لوحظت أولاً في هولندا بعد زيادة صادرات الغاز الطبيعي في عام 1959. فنتيجة لتدفق العملات الأجنبية من تصدير الغاز، أخذت قيمة العملة الهولندية بالارتفاع تجاه العملات الأخرى مما جعل السلع الهولندية أغلى في الأسواق الخارجية وبذلك ضعفت تنافسيتها. ونتيجة لزيادة الدخل من تدفق العملات الأجنبية تصاعدت النشاطات الداخلية في الإنشاء والنقل (ما يطلق عليه الأنشطة غير المتاجر بها، انظر الهامش التالي) مما قاد إلى زيادة معدلات الأجور فيها ومن ثم في الأنشطة الأخرى. وبالنتيجة زاد ذلك من كلفة إنتاج السلع في قطاع الصناعات التصديرية مما ساهم مجدداً في انخفاض تنافسيتها في الخارج. وهناك مظاهر أخرى لهذا المرض الذي أخذت عوارضه تظهر في كافة الدول النفطية بعد التوسع في تصدير النفط والغاز وزيادة العائدات النفطية. وتحصل ذات العوارض في الدول التي تتدفق فيها العملة الأجنبية لأسباب أخرى غير تصدير النفط والغاز مثل استلام تحويلات العاملين في الخارج بحجم كبير.

⁸ أمثلة على السلع والخدمات المتاجر وغير المتاجر بها. (أ) المتاجر بها: سلع صناعية، سلع زراعية، خدمات السياحة، خدمات مصرفية إقليمية أو دولية، الخ. (ب) غير متاجر بها: سلع كبيرة الحجم من الصعوبة نقلها كالطوب (الطابوق)

جدول (1) حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي في 2007 مقارنة مع 1975 لمجموعات دولية

حصة الشخص في 2007 مقارنة مع 1975 عدد المرات	
1.0	الدول المصدرة للنفط (OPEC)
1.3	الدول الاشتراكية سابقاً
1.6	الدول العربية
2.1	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
4.6	آسيا الصاعدة
1.6	باقي العالم
1.9	متوسط العالم

المصدر: علي مرزا (2011). ولم تتوفر بيانات متسقة للسنتين 1975 و 2007 عن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار موحدة لحساب المؤشر المتعلق بالعراق في هذا الجدول.

(2) أدى التفاعل بين التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إلى قيام نظام أبوي يستطيع النظام الحاكم من خلاله السيطرة على المجتمع وتحديد خطى واتجاه التغيير فيه:⁹

- فمن الناحية الاجتماعية ساندت المجتمعات الريفية أعداداً متزايدة من العاملين في جهاز الدولة والذي يتسم أغلبهم، نتيجة لغياب الارتباط بين الأجر والإنتاجية وتواضع الحوافز، بضعف المبادرة والعمل الجاد. ولقد امتدت هذه الظاهرة إلى باقي أجزاء الاقتصاد. إضافة لذلك أدى تضخم عدد هؤلاء العاملين إلى زيادة حجم ذلك الجزء من الطبقة المتوسطة تحت سيطرة الدولة. وإضافة لوسائل القهر، لم تتمكن الطبقة المتوسطة من المطالبة بحقوقها أو المشاركة المستقلة في الحياة السياسية. ولقد قادت هيمنة الدولة على الطبقة المتوسطة إلى علاقة تفاعلية ساهمت في غياب مؤسسات المجتمع المدني وإضعاف القطاع الخاص في الدول الريفية.

- ومن الناحية السياسية انتشرت الممارسات والمؤسسات غير الديمقراطية. إن الاستقلال المالي للدولة وقابليتها في ترويض المعارضة وتجنب المسائلة (بسبب ضعف قاعدة الضريبة) ساهم في تقوية النظام الاستبدادي وخلق مناخ معادي للمشاركة الديمقراطية ومعرقل لوجود آليات للمراقبة والموازنة *checks and balances*.

وبعد تغلغل الريعية يدخل النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في فخ أو حلقة مفرغة. فظهور أعراض المرض الهولندي في الجانب الاقتصادي وتضخم التشغيل الحكومي وغياب العمل الجاد والمبادرة في الجانب الاجتماعي واستقلالية الحاكم المالية والهيمنة على الطبقة المتوسطة

وخدمات النقل والاتصالات وخدمات الموانئ والمطارات وخدمات مؤسسات التجارة الداخلية والتمويل والخدمات الحكومية (الإدارة الحكومية والتعليم والصحة) وخدمات السكن، الخ.

⁹ Isham, Woolcock, Pritchett, Busby (2002).

(الموظفين) وضعف القطاع الخاص في الجانب السياسي كلها تساهم في ضعف المسائلة وإعاقة بروز مجتمع مدني ومن ثم استمرار استبدادية الحكم وأحادية الاقتصاد (أي اقتصاد غير متنوع). إن استمرار النظام الاستبدادي وأحادية الاقتصاد تقوي بدورها المظاهر الريعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا. وتبين تجربة الدول النفطية أن من الصعوبة التخلص من هذا الفخ أو الحلقة المفرغة.

(2-2) الفخ الريعي في العراق

النظام السياسي

منذ خمسينات القرن الماضي تركز الفخ الريعي ومظاهره تدريجياً في العراق خاصة استخدام عوائد النفط في الثواب والعنف في العقاب في كافة العهود، بدرجات مختلفة بالطبع (Tripp, 2000). وعند تغيير النظام في عام 2003 كانت المظاهر الريعية قد وصلت شوطاً متقدماً. ولكن بالرغم من انتخاب حكومة ومجلس نواب وتبني مؤسسات ديمقراطية الشكل، بعد التغيير، لا زالت الريعية مؤثرة من خلال التوسع في الاستخدام الحكومي والتحالفات القبلية وانتشار الفساد. لا بل أن الطبقة المتوسطة (فئة الموظفين والمتقاعدين ومستلمي الإعانات الحكومية) أزداد اعتمادها على الدولة.¹⁰ إن تبعية هذه الشريحة للدولة ومن ثم غياب مجتمع مدني كان أحد الأسباب التي ساندت النظام الاستبدادي قبل 2003. لذلك فإن وجود الريع النفطي وتوسع الاستخدام الحكومي مع عدم رسوخ المؤسسات والمجتمع المدني سيعرض النظام الوليد للخطر. خاصة وكما يتبين من الجدول (6) في ملحق (2) أن نظام الحكم في العراق الآن لا زال غير واضح المعالم. فهو يقع بين الاستبداد والديمقراطية. من ناحية أخرى، فإن الانقسام الطائفي والتهديد بتقسيم البلد سيقود إلى إضعاف السلطة المركزية ومعها الإدارة الاقتصادية وجر البلد من هيمنة السلطة المركزية باتجاه هيمنة حكومات الأقاليم والمناطق.

غير أن الفخ الريعي لا يقتصر على النظام السياسي وإنما يتخطاه وبالتفاعل معه إلى مصدر توفير فرص العمل والاعتماد المعيشي على الميزانية العامة للدولة كما سنعرض تالياً.

هيكل الاستخدام وموقع الاستخدام الحكومي

بلغ الاستخدام في الجهاز الحكومي في العراق حوالي 34% من الاستخدام الكلي في 2011 (ويضاف إليه 6% في منشآت القطاع العام، جدول 2 أدناه).¹¹ ولكن بالرغم من ارتفاع هذه النسبة فإن هيكل الاستخدام لا يمثل حالة متطرفة لدولة ريعية كالحالة الليبية، على سبيل المثال، جدول (2). فلا زال

¹⁰ أنظر: علي مرزا (2012-أ).

¹¹ يشمل الاستخدام في الجهاز الحكومي أو في الحكومة: الإدارات المركزية والمحلية والقوات المسلحة والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، الخ، ولكن يستثني منشآت القطاع العام.

هذا الهيكل يتسم بتنوع يقترب من دول غير ريعية ولكنه يقع في أسفل سلم هذه الدول. حيث أن حوالي 66% يعملون في نشاطات خدمية وإنتاجية خارج الجهاز الحكومي (2011). ويقارن ذلك مع نسبة تتراوح من 69% في الدول الإسكندنافية إلى 82% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى 93% في آسيا. أي إن الدول الإسكندنافية تستخدم في الجهاز الحكومي نسبة مقارنة للعراق. وفي خارج استخدام الجهاز الحكومي استخدمت الصناعة والزراعة في 2011 حوالي 19% من الاستخدام الكلي وباقي الأنشطة 47%، جدول (3). وهذه نسب ملموسة تبين قاعدة خدمية وإنتاجية يمكن تطويرها باتجاه التنويع الاقتصادي.

جدول (2) مقارنة دولية لموقع الاستخدام الحكومي

نسبة من الاستخدام الكلي %

المجموع الكلي	باقي الأنشطة الاقتصادية	الخدمة الحكومية			
		المجموع	التعليم والصحة	الحكومات المركزية والمحلية والقوات المسلحة	
100	92.6	7.4	2.3	5.1	آسيا
100	86.9	13.1	3.1	10.0	ماليزيا
100	94.7	5.3	2.0	3.3	الصين
100	95.1	4.9	2.5	2.4	إندونيسيا
100	92.5	7.5	2.6	4.9	أفريقيا
100	90.0	10.0	3.6	6.4	أمريكا اللاتينية والكاريبي
100	81.7	18.3	7.1	11.2	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
100	69.5	30.5	12.9	17.6	الدول الإسكندنافية
100	82.1	17.9	7.9	10.0	المملكة المتحدة
100	89.6	10.4	3.2	7.2	ألمانيا
100	86.0	14.0	6.0	8.0	الولايات المتحدة
100	81.6	18.4	11.7	6.7	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق
100	79.3	20.7	7.0	13.7	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
100	66.3	33.7	14.7	19.0	العراق (2011)
	6.3				منها القطاع العام
40.0					منها الخدمة الحكومية والقطاع العام
100	38.7	61.3	34.8	26.5	ليبيا (2007)
	18.7				منها القطاع العام
80.0					منها الخدمة الحكومية والقطاع العام

المصادر والملاحظات: أنظر ملحق (4)، مع العلم أن الأرقام الواردة لجميع المجموعات الدولية والدول فيها (عدا العراق وليبيا) تعود للفترة 1995/1990.

وبالرغم من هذا التنوع النسبي فإن مصادر التوسع في الاستخدام في السنوات الأخيرة كان أساسها التوسع في الاستخدام في الجهاز الحكومي وفي التشييد والبناء مع ركود/تدهور نسبي في باقي الأنشطة. فقد ازداد الاستخدام الكلي (الطلب على العمل) بين 2007 و2011 بحوالي 1.05 مليون شخص، وكان الاستخدام الحكومي مسؤولاً عن 55% من هذه الزيادة والبناء والتشييد 50%. في هذا الوقت فإن الاستخدام، في محصلته، تدهور قليلاً في باقي الأنشطة إذ أنخفض بنسبة 5%. جدول (3). مع العلم أن حسابات تفصيلية خلفية تشير إلى أن التوسع في الاستخدام في الإدارة الحكومية والقوات المسلحة كان أسرع منه في التعليم والصحة. ويشير كل ذلك بشكل واضح إلى أن الإنفاق في الميزانية العامة كان المسؤول الأول عن زيادة الاستخدام سواء عن طريق التوسع في الاستخدام الحكومي (إنفاق جاري) أو عبر مساهمته في الإنفاق الاستثماري بشكل مباشر أو غير مباشر. من ناحية أخرى، فإن التوسع في الاستخدام بين 2007 و2011 فاق التوسع في عرض العمل بين هاتين السنتين بحيث أدى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة من 11.7% إلى 9.7%.

جدول (3) الاستخدام وعرض العمل ومعدل البطالة في العراق 2007 و2011

ألف شخص

%	التغير بين السنتين الف	2011		2007 الف	
		%	الف		
100	1,047	100	7,896	6,850	الاستخدام (الطلب على العمل)
0.2	2	19.0	1,500	1,498	الزراعة والصناعة والتعدين والمقالع
50.1	524	15.0	1,184	660	البناء والتشييد
55.2	578	33.7	2,660	2,082	الاستخدام الحكومي
5.5-	57-	32.3	2,552	2,609	باقي الأنشطة
	%2.0-	%9.7		%11.7	معدل البطالة
	987	8,745		7,758	عرض العمل
247		الزيادة السنوية في عرض العمل 2011-2007:			

المصادر والملاحظات: أنظر ملحق (4).

اعتماد المجتمع على الميزانية العامة وليس العكس

بعد تقلص دور الدولة في اسناد المستوى المعيشي لمستخدمي الجهاز الحكومي والعام والمتقاعدين مع تدهور واضح في الخدمات الصحية والتعليمية والإعانات الاجتماعية وغيرها (فيما عدا استمرار الحصة التمويينية) أثناء فترة الحصار منذ 1990، أخذ الاعتماد المعيشي على الميزانية العامة يتزايد لأغلب فئات المجتمع منذ 2003. ولبيان المدى الذي وصل إليه اعتماد المستوى المعيشي للغالبية في العراق على الريع النفطي يلاحظ أن الرواتب والإعانات والمنافع الاجتماعية في ميزانية الدولة تكاد أن تصيب جميع الأسر العراقية وتمثل مصدر الدخل لأغلبها. حيث بلغ عدد العاملين لدى الدولة الممولين مركزياً 2.66 مليون في 2011 بضمنهم القوات المسلحة (وزارتي الدفاع والداخلية) وإقليم

كردستان.¹² وهذا العدد لا يشمل العاملين الممولين من ميزانيات إقليم كردستان والمحافظات ولا العاملين في منشآت القطاع العام. ويقدر عدد من يعملون في منشآت القطاع العام بحوالي 0.5 مليون شخص.¹³ من ناحية أخرى، بلغ عدد المتقاعدين في نهاية 2010 حوالي 1.74 مليون متقاعد وعدد من يستلمون إعانات ومناقص اجتماعية حوالي المليون.¹⁴ أي أن العدد الكلي للذين يستلمون دخلاً أو إعانات اجتماعية من الميزانية العامة والقطاع العام يبلغ حوالي 5.9 مليون شخص (1.00+1.74+0.50+2.66=5.9). في ذات الوقت بلغ عدد الأسر العراقية 5.6 مليون أسرة.¹⁵ ولا بد أن جلهم يتصل بشكل أو بآخر بمستلمي الدفعات الحكومية (5.9 مليون شخص). وبالرغم من احتمال وجود تكرار في أسماء مستلمي الدخل من الدولة (نتيجة الفساد) وتكرر الموظفين أو مستلمي التقاعد والإعانات في نفس الأسرة إلا أنه يمكن القول، في ضوء هذه المؤشرات، أن الأسر العراقية تكاد أن تعتمد جميعها على ميزانية الدولة!

هل سيستمر هذا الاعتماد مستقبلاً، بعبارة أخرى هل سيستمر اعتماد المجتمع على الميزانية بدلاً من اعتماد الميزانية على المجتمع كما في الدول غير الريعية ذات الاقتصادات المتنوعة؟ سنحاول الاستجابة لهذا التساؤل في فقرة الآفاق المستقبلية (خامساً) أدناه.

ثالثاً: الموارد والعقود والمؤسسية النفطية

بهذه الأهمية الكبرى لمورد النفط والغاز واعتماد العملية السياسية والمعيشية عليه من المناسب ان نستطلع حجم الموجود والمتاح منه والعقود التي أبرمت لأستغلاله ومستقبل إنتاجه في ضوء هذه العقود والنزاع القائم والمتوقع في العراق بين مختلف المجموعات وفي مقدمتها الخلاف بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان وغياب آلية لفض النزاع.

(1-3) حجم الموارد النفطية في العراق

توزيع الحقول النفطية وتداخلها بين المناطق

يمكن تقسيم التراكيب النفطية في العراق إلى ثلاثة أحواض تحتوي على أربعة مناطق:

¹² العدد كما يبيئه البيان المالي للموازنة العامة للدولة لسنة 2011 (ورد في رسالة من رئيس الجهاز المركزي للإحصاء إلى الكاتب في حزيران 2012).

¹³ كما يظهر من جدول (2) في المتن بلغت نسبة من يعملون في الحكومة/قطاع-عام 40% من الاستخدام الكلي في 2011. وفي ضوء استخدام كلي لسنة 2011 مقداره 7.9 مليون شخص (جدول 3 في المتن) فإن الاستخدام في الحكومة/قطاع-عام بلغ 3.16 مليون شخص في 2011. وبطرح 2.66 مليون شخص يمولون من الميزانية الفدرالية فإن 0.5 مليون هم العاملون في منشآت القطاع العام في 2011.

¹⁴ عدد المتقاعدين من المجموعة الإحصائية السنوية 2010/2011، الجهاز المركزي للإحصاء. وفي مقابلة مع قناة "العراقية الفضائية" في 2011/12/16 ذكر د. حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة إن من يستلمون إعانات اجتماعية يبلغ حوالي المليون.

¹⁵ الهيئة العليا للتعداد العام للسكان (2011).

حوض زاكروس (*Zagros Fold-belt*)، المنطقة الشمالية. ويعتبر حقل كركوك العملاق أهم الحقول فيه بالإضافة للحقول الموجودة في منطقة كردستان (وأهمها الآن حقل شيخان). ولهذا الحوض امتداد في إيران.

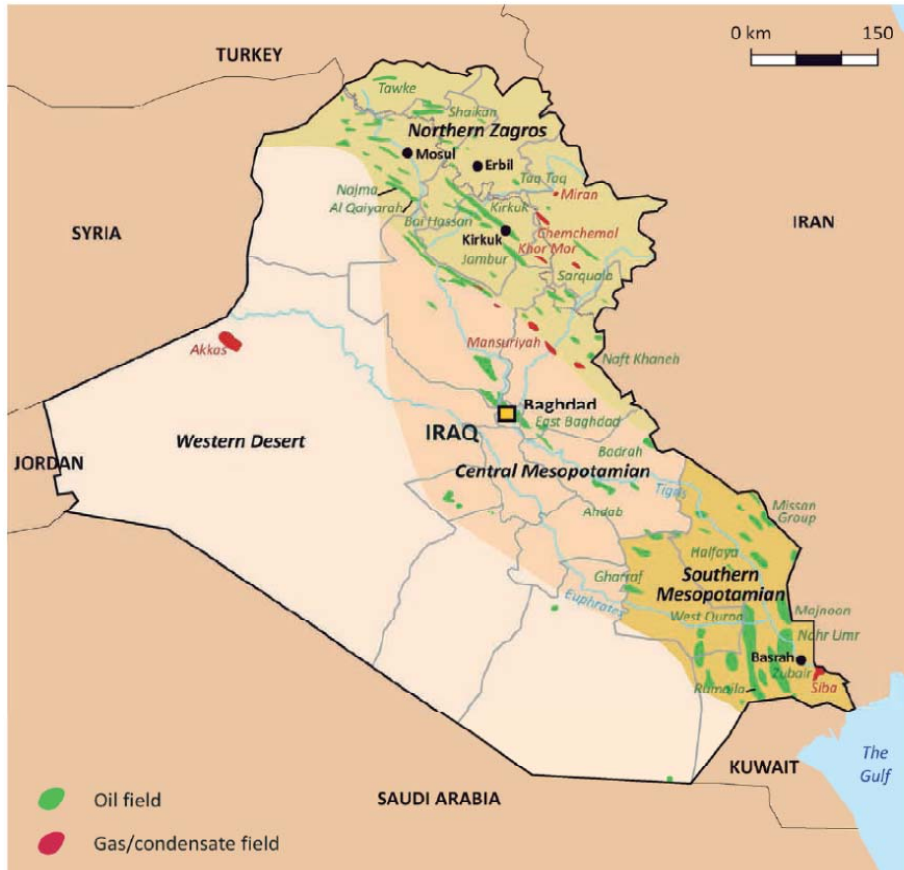
حوض ما بين النهرين: وفيه معظم الحقول العملاقة في العراق وهو يحتوي على النفط أساساً والقليل من الغاز الحر. ولهذا الحوض امتدادات في إيران والكويت والمملكة العربية السعودية. ويمكن تقسيمه إلى منطقتين:

المنطقة الجنوبية: تمثل حقول البصرة أهم الحقول العملاقة في هذه المنطقة، كالرميلة وغرب القرنة والزبير ومجنون، الخ. وتمتد الحقول الأخرى شمالاً إلى الناصرية والعمارة، الخ. وفيها تعمل أغلب الشركات العالمية بموجب اتفاقيات عقود النفط الفدرالية. المنطقة الوسطى: وهي متركزة حول بغداد ويعتبر حقل شرقي بغداد العملاق أهم حقل فيها. مع العلم أنه حقل مشترك بين بغداد وصلاح الدين.

حوض الوديان، الصحراء الغربية: يحتوي هذا الحوض على الغاز أكثر منه على النفط وهو أقل الأحواض استكشافاً. وله امتداد في المملكة العربية السعودية.

ويبين الشكل (1) التراكيب الجيولوجية والأحواض حسب مواقعها.

شكل (1) الأحواض والحقول الرئيسية للنفط والغاز في العراق



المصدر: IEA (2012), P. 51

الاحتياطيات المثبتة

الاحتياطيات المثبتة *proven reserves* هي الكميات التي يمكن الحصول عليها بالتكنولوجيا المتوفرة وهيكل الكلفة القائم من تاريخ تثبيت الاحتياطي فصاعداً، أي أن إنتاجها مربح. ويتسم تقدير الاحتياطي والموارد النفطية وتصنيفها عادة بدرجة من عدم اليقين. ويعود ذلك إلى أن عملية تصنيف الاحتياطيات وتقدير حجمها يعتمدان على الوسائل التكنولوجية المتوفرة، من ناحية، وهيكل الكلفة وأسعار النفط، من ناحية أخرى. وهذه الوسائل والهيكل في تغير مستمر. إضافة لذلك فإن عملية التصنيف والتقدير في العراق خلال العقدين التي سبقت عام 2003، أتسمت بالتقطع وعدم الانتظام كما إنها كانت تستخدم تقنيات غير متقدمة نتيجة لضعف الصلة بالتقدم التكنولوجي العالمي، بدوره نتيجة للحروب والحصار. على سبيل المثال، استخدام المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد في الوقت الذي توفر في العالم مسح زلزالي ثلاثي وحديثاً رباعي الأبعاد. ويوزع الجدول (4) الاحتياطيات المثبتة حسب المناطق والحقول في العراق.

جدول (4) الإنتاج المتجمع والاحتياطيات المثبتة في العراق

مليار برميل

الاحتياطيات المثبتة (المتاحة من بداية 2012 فصاعداً)	الإنتاج المتجمع حتى نهاية 2011	
107	18	المنطقة الجنوبية
43	1	غرب القرنة (1) و(2)
17	14	رميلة
12	0	مجنون
8	2	زبير
6	0	نهر عمر
12	0	المنطقة الوسطى
8	0	شرق بغداد
24	17	المنطقة الشمالية
9	14	كركوك
0	0	الصحراء الغربية
143	36	مجموع العراق عدا كردستان
4		كردستان (عدا كركوك)

المصدر: مسئلة من جدول (7) في ملحق (3).

إن انتشار الموارد النفطية في كافة أنحاء العراق لا يولد مشكلة في حالة كون إدارة هذه الحقول واتخاذ القرار بشأنها حول الاستثمار والإنتاج والتطوير والاستكشاف فيها يخضع لإدارة مركزية. غير أن وضعية الإدارة في العراق في الوقت الحاضر في ضوء ما ورد في الدستور (المواد

111 و112)¹⁶ بشأن توزيع المسؤوليات بشكل غير واضح بين الإدارة المركزية، من ناحية، وإقليم كردستان/المحافظات، من ناحية أخرى، وعدم وجود قانون نفط/غاز يحدد المسؤوليات وينظم الصناعة النفطية ويوضح بعض ما تنطوي عليه مواد الدستور من اجتهادات خلق نزاع مستمر بين كردستان والحكومة المركزية. من ناحية أخرى، فإن تداخل التراكيب الجيولوجية بين المحافظات خلق وسيخلق، في ضوء عدم وضوح مواد الدستور وغياب قانون ومؤسسات تنظم الصناعة النفطية، نزاع حول المناطق "المتنازع عليها" بين كردستان والحكومة المركزية. وسيظهر نزاع مماثل في المستقبل بين المحافظات الأخرى والمركز. على سبيل المثال، التراكيب النفطية بين كردستان والموصل، وتراكيب حقل شرق بغداد بين بغداد وصلاح الدين، ... الخ. وستغذي هذه النزاعات وتتأثر بالنزاعات المجتمعية الأخرى وبالنتيجة تعمق الشرخ الداخلي وتضعف الوحدة الوطنية.

(2-3) قانون النفط والغاز

منذ عام 2007 ومسودة قانون النفط والغاز لم تُقر بالرغم من إحالتها إلى مجلس النواب في شباط من ذلك العام. ومن خلال التزامه بمواد الدستور (خاصة 111 و112)، يهدف القانون إلى تنسيق السياسة النفطية وتنسيق الاستثمار في التطوير والاستكشاف وفي التعاقد مع الشركات الأجنبية. هذا بالرغم من أن مواد الدستور نفسها تتقبل الاجتهاد. ومنذ عدم إقراره حينذاك نحى إقليم كردستان اتباع سياسة مستقلة عن الحكومة المركزية في أبرام عقود المشاركة في الإنتاج. في ذات الوقت قامت وزارة النفط الفدرالية بمنح عقود خدمة للشركات الأجنبية بدون محاولة لإعادة تكوين شركة النفط الوطنية للإشراف على عملية الإدارة والإنتاج والتطوير.

لقد انطوت المسودة على عنصرين مهمين، من بين عناصر أخرى. الأول يتعلق بتكوين مجلس لتنسيق وتوحيد السياسات النفطية يسمى "المجلس الاتحادي للنفط والغاز". ومن خلال مهامه وتركيبية أعضائه الواردة في القانون كان يمكن ان يكون هذا المجلس أداة لتنسيق السياسات وفض النزاعات التي تنشأ من عدم وضوح الاختصاصات التي وردت في المادتين 111 و112 من الدستور بين الأقاليم/المحافظات والمركز. اما العنصر الثاني فيتعلق بتكوين شركة نفط وطنية للمساهمة والمشاركة، نيابة عن الحكومة، في عمليات التنقيب والتطوير والإنتاج والخزن والنقل داخل العراق

¹⁶ المادة 111: النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات.

المادة 112:

اولاً : تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، على ان توزع وارداتها بشكلٍ منصفٍ يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورةٍ مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً : تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدةً أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

وخارجه. كما أن نطاق عمليات الإدارة والتشغيل والتنقيب المنوطة بالشركة في المسودة كان واسعاً بحيث يغطي حقول الإنتاج "الحالية" (الملحق الأول من المسودة) والحقول المكتشفة وغير المطورة (الملحق الثاني من المسودة).¹⁷

لذلك يمكن القول ان عدم صدور القانون أدى إلى تركيز السياسات المستقلة المختلفة للمركز والإقليم وتجنب أو تأخير قيام شركة وطنية للنفط. وفي الوقت الحالي توجد مسودتين للقانون واحدة أقرتها الإقليم وأخرى الحكومة المركزية. ومع أن إقرار قانون للنفط والغاز لن يغير الصورة المتشردمة الحالية واستقلال الإقليم، ومستقبلاً باقي المحافظات، ولكنه، مع ذلك، سيساعد على توضيح منظور الاستثمار النفطي في العراق. بالإضافة لذلك سيساعد على تنسيق القضايا الفنية والمحاسبية والرقابية ويفرض على الشركات العاملة والدولة حد أدنى من الشفافية والالتزام مما يؤدي إلى تقليل الضياع وربما الفساد أيضاً.

(3-3) جولات التراخيص والعقود النفطية: الطوفان الإنتاجي القادم

العقود الفدرالية

بعد أكثر من عقدين ونصف، ركز الاستثمار فيها في الصناعة النفطية، اخذت الحكومة المركزية منذ عام 2009 بعرض مناطق نفطية وغازية في جولات تراخيص بلغت لحد نهاية 2012 أربعة جولات. ولقد عُرضت معظم الحقول النفطية المكتشفة في الجولتين الأولى والثانية وشملت أساساً المنطقة الجنوبية وانتهت بتوزيع الحقول العملاقة على شركات نفطية من عدة دول شرقية وغربية ومتقدمة وصاعدة بدون استثناء (إلا ما ظهر بعد ذلك من نزاع مع كردستان). كما شملت شركات عملاقة مثل شل وبرتش بترولويوم واكسون موبل، و CNPC الصينية، الخ. أما الجولة الثالثة فقد غلب عليها الحقول الغازية مع حقول نفطية صغيرة. وشملت الجولة الرابعة عقود استكشافية غازية ونفطية. وكانت نتيجة ذلك التعاقد من خلال عقود خدمة بلغ متوسط رسم الخدمة الإجمالي في الجولتين الأولى والثانية 1.9 دولار/برميل وفي الجولة الثالثة (غاز) 6.3 دولار/برميل-معادل وفي الجولة الرابعة (استكشاف نفط/غاز) 5.7 دولار/برميل (أو برميل معادل).¹⁸ ولقد حُدثت الطاقة القصوى المتوقعة للإنتاج من العقود (ما يعرف بمستوى الهضبة Plateau) في الجولتين الأولى والثانية بحوالي 11.7 مليون برميل في اليوم (م ب ي). ولو أضيف إنتاج كركوك وغيرها ممن لم يدخل في جولات التراخيص فإن العراق يخطط إلى ان تصل طاقته الإنتاجية أكثر من 12 مليون برميل في اليوم خلال

¹⁷ في ملحقين من ثلاثة ملاحق في مسودة قانون النفط والغاز حُصر مجال الإدارة والتشغيل/التنقيب بشركة النفط الوطنية. ولم تنشر هذه الملاحق في حينه. ولكن ما تسرب منها للإعلام (أنظر ملحق 3 من هذه الورقة) يغطي الحقول المكتشفة المنتجة وغير المطورة في كافة أنحاء العراق بما فيها كردستان. أما الملحق الثالث للمسودة فإنه يحوي حقول غير مكتشفة لم يحصر التنقيب فيها ومن ثم تطويرها وتشغيلها بشركة النفط الوطنية ولكن الشركة تستطيع الدخول كشريك أو منافس للتنقيب والتطوير والإدارة في هذه المناطق.

¹⁸ متوسط رسم الخدمة الإجمالي للجولات الثلاث الأولى هو متوسط موزون بإنتاج الهضبة المحدد لكل عقد. وبسبب عدم تحديد إنتاج هضبة في الجولة الرابعة (عقود نفط/غاز استكشافية) احتسب المتوسط البسيط. ومما يذكر أن رسم الخدمة الإجمالي يطرح منه حصة الشريك العراقي 25%. وتستقطع أيضاً ضريبة على صافي الدخل 35% (للمقاول الأجنبي والشريك العراقي).

الفترة 2017-2020. ويلخص الجدول (5) العقود المبرمة للجولات الأربعة (بالإضافة لعقد حقل الأحذب).

جدول (5) العقود الممنوحة في جولات التراخيص

إجمالي رسم الخدمة Fee دولار/برميل أو برميل-معادل	الإنتاج			النوع	المقاول	الاحتياطي المثبت مليار برميل	المشروع او القطعة المرخصة	جولة التراخيص
	النفط: ألف برميل/يوم، الغاز: مليار م3/سنة	الهبضية	حزيران 2012					
6.00	120	129	25	نفط	Petrochina	1.0	الأحذب	2008
2.00	2,850	1,279	1,173	نفط	BP	17.3	رميلة	الأولى 2009
2.00	1,200	225	201	نفط	Eni	7.8	زبير	
2.30	450	91	97	نفط	CNOOC	2.4	مجموعة ميسان	
1.90	2,325	417	268	نفط	ExxonMobil	43.3	غرب قرنة (1)	
1.15	1,800	-	120	نفط	Lukoil		غرب قرنة (2)	الثانية 2010
1.39	1,800	21	175	نفط	Shell	12.0	مجنون	
1.40	535	34	70	نفط	Petrochina	4.9	حلفاية	
1.49	230	-	35	نفط	Petronas	4.4	غراف	
5.50	170	-	15	نفط	GazpromNefit	0.8	بدره	
5.00	120	2	30	نفط ثقيل	Sonangol	1.5	قيارة	
6.00	110	-	20	نفط ثقيل	Sonangol	1.1	نجمة	الثالثة 2010
5.50	4.10	-	1.03	غاز	KOGAS		عكاز	
7.00	3.10	-	0.78	غاز	TPAO		منصورية	
7.50	1.00	-	0.26	غاز	Kuwait Energy		سيبا	الرابعة 2012
5.38	n/a	-	n/a	أغلبه غاز	Pakistan Petroleum		قطعة 8	
6.24	n/a	-	n/a	اغلبه غاز	Kuwait Energy		قطعة 9	
5.99	n/a	-	n/a	أغلبه نفط	Lukoil		قطعة 10	
5.00	n/a	-	n/a	أغلبه نفط	Bashneft		قطعة 12	
	11,710	2,198	2,229			96.5		مجموع النفط
	8.20		2.07					مجموع الغاز

المصدر وملاحظة: أنظر ملحق (4).

ومنذ إبرام العقود قامت اكسون موبل بعقد اتفاق مع حكومة كردستان مما واجه معارضة من قبل الحكومة المركزية. وبعد فترة قررت أكسون/موبل التخلي عن حقل غرب القرنة (2)، الذي

حصلت عليه في الجولة الأولى/الثانية، والتوجه كلياً إلى كردستان وعرضت بيع حصتها في غرب
القرنة.¹⁹

الإنتاج المتوقع من العقود الفدرالية

في ضوء محددات فنية تتعلق بالحقول المتعاقد عليها، من ناحية، ومحدودية البنى الأساسية (أنابيب،
كهرباء، طرق، ماء)، من ناحية أخرى، فإن الشركات الأجنبية المختلفة التي حصلت على العقود في
جولتي التراخيص الأولى والثانية في سبيل تخفيض حد الهضبة المتفق عليه في هذه العقود، فيما يبدو
بموافقة وزارة النفط التي أخذت تميل أيضاً إلى تخفيض أهدافها المعلنة سابقاً في الإنتاج. وبذلك سوف
لن يصل إنتاج النفط إلى الكميات المخططة التي حددت أصلاً في العقود المشار إليها آنفاً.

وفي هذا المجال أثرت نقاشات واسعة بين المختصين العراقيين حول جدوى التوسع في
الإنتاج التي تنطوي عليها العقود. إذ يرى البعض أن الاقتصاد العراقي ليس بحاجة إلى مثل هذا
التوسع وأنه يمثل استفاداً قبل أوانه للاحتياطي النفطي. هذا بالإضافة لمقيدات البنى الأساسية وشح
المياه ومحدودية تسهيلات التصدير. ولقد أمتد هذا الرأي إلى انتقاد التوسع الكبير في منح العقود التي
تتعلق بأفضل الحقول المكتشفة إلى شركات أجنبية وحرمان شركة نفط وطنية، أدى الخلاف السياسي
إلى تأخير إعادة تكوينها (انظر أدناه)، من حقول عملاقة مهمة. وفي الجانب المقابل، يرى البعض أن
التوسع في الإنتاج يؤدي إلى زيادة أهمية العراق في السوق الدولية. إضافة إلى ذلك فإنه نتيجة
لأسعاره العالية أخذ النفط يُكتشف في مناطق أخرى كما أصبحت بعض المصادر عالية الكلفة تجارية
(على سبيل المثال، الغاز والنفط الحجري، *Shale*، في الولايات المتحدة والنفط الرملي، *Sand*، في
كندا والنفط تحت الملحي البحري، *Sub-salt*، في البرازيل وفنزويلا). وبالإضافة لعملية الإحلال
طويلة الأمد لأشكال الطاقة الأخرى محل النفط، قد يؤدي كل ذلك إلى نفاذ قيمة النفط مستقبلاً قبل
نفاذه مادياً. وبالنتيجة فإن تأخير التوسع في الإنتاج سينتهي بامتلاك العراق لاحتياطيات ليست لها قيمة
عالية في المستقبل. وفيما بين هذين الرأيين ترى بعض الدراسات والتقارير أن مستويات الإنتاج
المناسبة ينبغي أن توازن بين الحاجة الاقتصادية المستقبلية وحسن استغلال الحقول، من ناحية،
والمقيدات التي تحدد الإنتاج (البنى الأساسية والماء وطاقة التصدير، الخ)، من ناحية أخرى. وترى
هذه الدراسات أن المسار الوسطي المناسب هو أن يتزايد الإنتاج من 2.94 م ب ب في 2012 إلى
6.1-6.5 م ب ب عام 2020 وإلى 8.3-8.7 م ب ب خلال 2035/2040.²⁰

¹⁹ حاولت شركة أكسون موبيل مؤخراً أن تمد بعض جسورها بمقابلة رئيس الوزراء لرئيس الشركة (21 كانون ثان،
2013) ولكن لم يرشح من اللقاء غير تكرار رئيس الوزراء إلى انه لا يمكن الدخول في عقود مشاركة مع الشركات
الأجنبية.

²⁰ اعتماداً على حاجة الاقتصاد خلال الثلاثين سنة القادمة توصلنا في دراسة (Merza, A. (2011)، في سيناريو
إشارة، إلى أن حاجة الاقتصاد المستقبلية تبرر أن يزداد الإنتاج من 2.96 م ب ب (وهو المستوى الذي قدرنا ان الإنتاج
سيصله) في 2012 إلى 6.5 م ب ب في 2020 وإلى 8.7 م ب ب في 2040. وفي تقريرها عن العراق المشار إليه

العقود الكردستانية والإنتاج المتوقع

لقد استطاعت حكومة كردستان من أبرام حوالي 50 عقداً مع الشركات الأجنبية معظمها عقود مشاركة في الإنتاج، وكثير منها عقود استكشاف نפט مغرية للشركات في حالة الاكتشاف. ويعتبر حقل شيخان من أهم الحقول المكتشفة في الوقت الحاضر.²¹ إن أهم محدد لتوسع الإنتاج في الإقليم هو عدم إمكانية التصدير عبر تركيا إلا بموافقة الحكومة المركزية. ولكن تغيير موقف تركيا، الذي يبدو أنه مدفوع بدوافع سياسية واستراتيجية، والذي نتج عنه إقامة علاقة مباشرة مع الإقليم بما في ذلك مشروع بناء أنبوب للنقل بين كردستان وتركيا سوف يمهد الطريق لزيادة قابلية التصدير والإنتاج. ويخطط الإقليم الوصول إلى إنتاج أكثر من مليون برميل في اليوم بحلول 2020 وربما أكثر من ذلك. وتوجد الآن خمسة حقول منتجة بموجب العقود المبرمة: توكي، طقطق، قبة خرمانة التابعة لحقل كركوك، شيخان (إنتاج بسيط) ومكتشفات غازية من حقل غاز خور مور في منطقة "متنازع عليها". وتجري الآن الاختبارات على حقل سركاله وحقول خمسة أخرى ويتوقع الإنتاج منها في 2013 (IEA, 2012). مع العلم أن معدل الإنتاج في كردستان بلغ في 2012 حوالي ربع مليون برميل في اليوم (فؤاد الأمير، 2013)، ولكنه يتقلب اعتماداً على إمكانية التصدير والعلاقة مع الحكومة المركزية. ولقد رسمت موازنة 2013 على أساس تصدير ربع مليون برميل من كردستان (مجلس النواب، 2013).

رابعاً: الشرح الداخلي والإدارة الاقتصادية في العراق: خلاصة

لقد أثبت التاريخ الاقتصادي العراقي، خاصة منذ اتفاقية مناصفة الأرباح النفطية في بداية الخمسينات، أن الانقسام الاجتماعي حال، بدرجات مختلفة، دون ظهور إدارة اقتصادية وطنية فعالة. إذ كانت هذه الإدارة أكثر تبعية للإيديولوجية السياسية ونظام الحكم منها لتحقيق تنمية اقتصادية وطنية مستدامة. وبالنتيجة حال ذلك دون ظهور مناخ اقتصادي موات لعمل قطاع خاص منتج. بدلاً من ذلك زاد الاعتماد على النفط. ويبدو أن هذه النتيجة مستقلة، بشكل أو بآخر، عن نوع نظام الحكم السائد. إذ لجأت جميع الأنظمة قبل 2003 إلى شراء الولاء من خلال استخدام الربيع النفطي في المكافأة والثواب وبدرجات مختلفة العنف في العقاب. وفي العراق الجديد وقيام الانتخابات، والذي ينطوي الوضع السياسي وأسلوب الحكم على شيء من الديمقراطية (انظر ملحق 2)، تكررت صورة الدولة الريعانية في استخدام الربيع النفطي في كسب الولاء من خلال التوسع في الاستخدام العام، من ناحية، وزيادة الرواتب والعطايا السياسية، من ناحية أخرى. وفي كلا الوضعين، تحققت النتيجة نفسها: وجود مناخ

أنفأ، تعتقد وكالة الطاقة الدولية، في سيناريو مركزي، أن مساراً للإنتاج يزداد من حوالي 2.94 م ب ب ي في 2012 إلى 6.1 م ب ب ي في 2020 ثم 8.3 م ب ب ي في 2035 هو المسار المناسب.

²¹ حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية (ص 40) فإن حقل شيخان قد يحتوي على حوالي 12-15 مليار برميل من النفط الموجود (oil in place). أنظر الملحق (3) للتعريف.

اقتصادي غائم. وبالإضافة لذلك ظهرت في العراق الجديد عوامل أخرى زادت من عدم اليقين مثل تخلخل الوضع الأمني وتعدد مراكز القرار والتي تمثلت بما يلي: (أ) تواضع جهود التنسيق للإدارة الاقتصادية في الحكومة المركزية وكذلك فيما بينها وبين الإقليم/المحافظات (ب) غياب آلية لفض النزاع في مجال السياسة والاستثمار النفطي بين المركز والإقليم/المحافظات (ج) عدم وجود منظور مستقبلي لمسار الاقتصاد العراقي، بالرغم من وجود خطة للتنمية الوطنية (د) تمحور السياسات حول الميزانية السنوية والتي تمثل تسويات سياسية أكثر منها منظوراً مستقبلياً واضحاً (هـ) انتشار الفساد في الجهاز الإداري (و) انعكس وضع الإدارة الاقتصادية وتواضع الأداء والفساد في الجهاز الإداري في غياب سياسة صناعية فعالة وفي تطويل إجراءات إجازة ومتابعة المشاريع الخاصة مما أثر سلباً في المناخ الاقتصادي وجعله غير مواتٍ لعمل القطاع الخاص (ز) تكررت صورة العهد القديم في ظهور طبقة منتفعة من السياسيين/رجال الأعمال تعيش على نفقات الميزانية والمقاولات المتفرعة عنها.

خامساً: الآفاق المستقبلية: معضلة التنوع الاقتصادي

(1-5) مشكلة أساسية: توفير فرص العمل

لعل من أهم المشاكل التي تواجه الإدارة الاقتصادية في العراق هي العمل على توفير العمل لأعداد متزايدة تدخل سوق العمل سنوياً. ويعود ذلك أساساً إلى استمرار معدل الزيادة السكانية بمستوى عال. حيث تدل البيانات المتوفرة أن معدل الزيادة بلغ 3.1% سنوياً لفترة ستة عقود (1947-2009)، علي مرزا (2012-أ). وهذه فترة طويلة بالمعايير الدولية. ويعني ذلك أنه حتى بعد انخفاض معدل الزيادة السكانية فإن سوق العمل سيستمر بالتوسع لفترة أطول من المعتاد في التجارب الدولية.²² وبالنتيجة فإن البطالة ستنتسح خاصة بين الشباب. مع ملاحظة أن التوسع السكاني والشبابي والبطالة أرجع إليها أسباب مهمة لثورات الربيع العربي.²³ والعراق لا يمكن أن يكون بمنأى عن ذلك. لذلك بالرغم من أن الأنفاق العام والتوسع في الاستخدام الحكومي (بما فيه القوات المسلحة) أستطاع أن يستوعب جزءاً كبيراً من عرض العمل حتى الآن كما تبين في فقرة (2-2) أعلاه، غير أن مشكلة تزايد عدد الداخلين لسوق العمل ستستمر تواجه الاقتصاد والنظام السياسي بشكل متنامي. ونقدر أنه بين عامي 2007 و2011 كان سوق العمل يتوسع بمعدل ربع مليون شخص سنوياً، جدول (3) في فقرة (2-2). وسيزداد هذا العدد تدريجياً خلال العشرة سنوات القادمة.²⁴

²² بينت التجربة التاريخية أنه بعد تحسن الوضع الصحي تمر الدول، عادة، بفترة ولادات سريعة، *baby boom*، تؤدي إلى توسع سوق العمل حتى بعد انخفاض معدل زيادة الولادات.

²³ لا بل أن الانفجار السكاني كان المحرك للكثير من التغييرات الاجتماعية والسياسية الكبرى في العالم في مختلف الحقب التاريخية.

²⁴ يعود ذلك إلى أن فئة العاملين (15-59 سنة) ستستمر بالتوسع نتيجة لمعدلات النمو السكانية العالية في العقود الماضية.

إن الاستمرار بالتوسع في الاستخدام الحكومي/العام، بالرغم من شعبيته وحفاظه على درجة من السلام الاجتماعي، غير أنه يعني إغالا في الالتصاق بالفخ الريعي النفطي. لقد وصل الاستخدام الحكومي حالة من التضخم وسيادة البطالة المقنعة بحيث سوف يصبح التوسع فيه غير مجد وضياع للموارد حتى إذا لم تتخفف أسعار وعوائد النفط. أما إذا انخفضت فستبرز المشكلة بشكل أعمق بحيث يصبح دفع رواتب وأجور العاملين الموجودين عبء كبير وبالنتيجة ستبرز دعوات للتخلص من جزء مهم منهم ومن ثم زيادة البطالة ليضيف ذلك عامل آخر من عوامل التذمر والنزاع والانقسام الاجتماعي.²⁵

ولإعطاء لمحة عن الأخطار الاقتصادية الممكنة نلاحظ أن استمرار التوسع في تخصيصات الإنفاق العام في ميزانية الدولة (وهو أساس التوسع في الاستخدام الحكومي) بعد 2013 حتى بنسب أقل بكثير من السابق سيتطلب عوائد متزايدة من النفط قد لا يمكن تحقيقها. لنفترض أن نسبة الزيادة في تخصيصات النفقات ستكون 10% سنوياً من 2013 حتى 2020 ثم 5% سنوياً حتى 2030 ثم 2% سنوياً حتى 2035 أي بمعدل 5.6% سنوياً بين 2013 و 2035. ومع أن معدل الزيادة هذا أقل منه خلال 2007-2013 (17.8% سنوياً)²⁶ ولكن إيجاد موارد للميزانية لتمويله من خلال زيادة إنتاج وتصدير النفط قد تكون غير ممكنة. إذ حتى لو ازداد إنتاج النفط من 2.95 م ب ي يوم عام 2012 إلى 6.1-6.5 م ب ي في 2020 ثم 8.3-8.7 م ب ي في 2040/2035، حسب المسار الوسطي للإنتاج التي أشير إليه في فقرة (3-3) أعلاه، فسوف لن تكون الإيرادات المتحققة من تصدير النفط كافية لمقابلة حاجات الميزانية.

(5-2) هل يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق؟

مما تقدم يتبين أن الحاجة إلى التنويع الاقتصادي أصبحت حاجة ضرورية وليست ترفاً اقتصادياً. ويعني التنويع الاقتصادي، في هذه الورقة، إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الميزانية العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية/الخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيداً عن الاستخدام الحكومي. ولكن السؤال هو هل

²⁵ في ليبيا في نهاية 2007 تم تسريح 300 إلى 350 ألف من العاملين في الدولة وكان أغلبهم من الشباب. ومع أنهم كانوا يستلمون نفس رواتبهم السابقة وهم عاطلون غير إن وجودهم بدون عمل أضاف للعاطلين فئة ناقمة أخرى. وكان هذا خطأً سياسياً وقع فيه النظام الليبي ولا بد أنه ساهم في قيام واستمرار انتفاضة فبراير 2011. أنظر علي خضير مرزا (2012-ب).
²⁶ ازدادت تخصيصات النفقات العامة في الميزانية الفدرالية بين 2007 و 2013 من 53 ترليون دينار في 2007 إلى 138 ترليون دينار في 2013. أي بمتوسط زيادة قدرها 17.8% سنوياً.

يستطيع العراق التخلص من الفخ الريعي وتحقيق التنويع الاقتصادي بعد أن لم تستطع دولاً أكثر استقراراً سياسياً وتجانساً اجتماعياً وأكثر تقدماً في البنى الأساسية والمؤسسية من العراق من تحقيق ذلك؟²⁷ وقبل محاولة الإجابة، لننظر إلى الحقائق/المتطلبات التالية:

- (1) يتطلب السير في طريق التنويع الاقتصادي اتفاق مجتمعي عام على كيفية التصرف بالعوائد النفطية وتحديد أثرها في تركيز التوجهات الريعية المتأصلة. وينطوي ذلك على ضرورة رسم سياسات واستراتيجيات وبرامج ذات مديات متنوعة، للتنويع الاقتصادي، تقوم على تطبيقها إدارة اقتصادية ذات كادر مقتدر ووطني التوجهات وتحظى باتفاق عام من كافة فئات المجتمع.
- (2) بالإضافة لضرورة خلق بدائل مستدامة للاستخدام فإن تخفيض الأهمية النسبية للاستخدام الحكومي/العام يتطلب تغييراً جوهرياً في النظرة إلى الوظائف الحكومية والعام كوسيلة من وسائل الحصول على نصيب من الربح النفطي.
- (3) كما تبين في فقرة (2-2) اعلاه فإن نسبة من يعملون في الجهاز الحكومي (بما فيه التعليم والصحة) والقطاع العام إلى الاستخدام الكلي بالرغم من ارتفاعها في العراق (40% في 2011؛ وتنقسم بين حوالي 34% في الجهاز الحكومي و6% في منشآت القطاع العام) لا تمثل حالة متطرفة لدولة ريعية كالحالة الليبية، على سبيل المثال، (80% جدول (2) في فقرة (2-2)). وفي الحقيقة يبين جدول (2) أن الدول الإسكندنافية خاصة السويد وفنلندا تستخدم في الجهاز الحكومي (بما فيه التعليم والصحة) نسبة مقاربة للعراق. وفي الأنشطة خارج الجهاز الحكومي (ولكن من ضمنها منشآت القطاع العام) تستخدم الصناعة والزراعة 19% وباقي الأنشطة 47%، جدول (3) في فقرة (2-2). وهذه نسب مهمة تبين قاعدة خدمية وإنتاجية يمكن تطويرها باتجاه التنويع الاقتصادي.

(4) لقد أثبتت التجربة الدولية أن نمو إنتاجية العمل في النشاط الصناعي يعتبر من أهم محركات التقدم الاقتصادي، خاصة في المراحل الأولى منه، بسبب أن نمو الإنتاجية هو أسرع في هذا النشاط منه في باقي النشاطات. من ناحية أخرى، مع أن توليد العملة الأجنبية (وهو أحد معايير التنويع الاقتصادي) يمكن أن يكون من خلال الاستثمارات الخارجية غير أن ذات التجربة الدولية بينت أن النشاط الصناعي هو الذي يقود إلى قيم الجد في العمل والالتزام وأخذ المبادرة. كما أنه مع النشاطات الداخلية الأخرى (عدا الاستخدام الحكومي) يقود إلى تغيير ملموس في نمط الاستخدام والذي يعتبر أساساً مهماً للتخلص من الفخ الريعي. ومع أن هذا القطاع لا يعتبر المستخدم الأهم،

²⁷ إن البلد النامي-النفطي الوحيد الذي استطاع الإفلات من الفخ الريعي هو إندونيسيا (مع ملاحظة أن النرويج وكندا وبريطانيا مع أنها دول تنتج النفط غير أنها كانت متنوعة الاقتصاد قبل اكتشاف النفط، انظر ملحق (2). وفي اعتقادي فإن إندونيسيا قد تكون الاستثناء!

في مختلف الاقتصادات إذ تبرزه الخدمات في ذلك، ولكن تطويره وزيادة الاستخدام فيه خطوة مهمة في طريق تحقيق التنوع بمفهومه الاقتصادي والمجتمعي. وفي العراق يستخدم نشاط الصناعة التحويلية حوالي 5% من العاملين في الاقتصاد (2011) ويولد حوالي 1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي (2008).²⁸

(5) محدودية المياه: إن تطوير الزراعة يصب في مجال التنوع الاقتصادي، غير أن وضعية المياه تشكل قيدا كبيرا على قابلية هذا القطاع في زيادة الإنتاج وتوفير الاستخدام المناسب لفترة طويلة.

(6) بالنتيجة فإن المسألة الأساسية في التنوع الاقتصادي تتركز على أولاً زيادة أهمية الصناعة التحويلية في القطاعات الإنتاجية والاقتصاد (في ضوء محدودية التوسع في القطاع الزراعي) وذلك لإيجاد أرضية إنتاجية تساهم في الاستخدام وتوليد العملة الأجنبية. وثانياً تطوير وتوسيع الأنشطة الخدمية غير الحكومية بحيث تصبح مع الصناعة الأنشطة الأهم لاستيعاب اليد العاملة. ويتطلب تحقيق ذلك جهوداً تنموية عالية وبنى مؤسسية محابية للنمو والتنمية.

إن اعتبار الحقائق والمتطلبات وتحقيق شروط التنوع المبينة وحل مشكلة المياه يتطلب قيادة واعية وعقد اجتماعي يمثل توافقاً عاماً بين طوائف وأفراد المجتمع. ويعترض تحقيق هذا المتطلب بشكل جوهرى الوضع الاجتماعي الحالي القائم على التخندق الطائفية والأثنية، بالإضافة لصعوبة اجنتاث الفساد والمحسوبية. وبالنتيجة في ظل منظومة قائمة على المحاصصة وضعف في المؤسسات الرقابية والقضائية والمدنية، من ناحية، ووجود ريع نفطي يحل النظام والمجوعات السياسية المختلفة، من القيام بجهد حقيقي في الوصول لاتفاق عام و وطني، من ناحية أخرى، يصبح من الصعب تحقيق التنوع الاقتصادي، بالمفهوم المبين، في العراق كما هو الآن.

ولكن مع هذه النظرة المتحفظة فإن من الممكن اقتراح استراتيجيات وسياسات قد تقيد في الطريق الصعب للتنوع الاقتصادي، نبيها في الفقرة التالية.

(3-5) المسار الصعب للتنوع الاقتصادي

في هذه الفقرة سنبين عناصر عامة يمكن أن تساهم في خلق اقتصاد متنوع. والخطوات التالية قد لا تكون كافية ولكنها مفيدة في هذا التوجه:

أ. الوصول إلى عقد اجتماعي وتوافق بين طوائف ومكونات المجتمع قائم على المواطنة والكفاءة بعيداً عن التخندق الطائفية والأثنية. وقد يتطلب ذلك تعديل الدستور وإعادة الاستفتاء عليه وتعديل القوانين التي تغذي هذه التوجهات.

ب. إصلاح وإعادة هيكلة النظام التعليمي. إن محصلة الركود الاقتصادي قبل عام 2003 والتدخل السياسي والأيدولوجي المستمر في النظام التعليمي وتغيير هيكله بالإضافة للانعزال عن التطورات التعليمية في العالم ساهمت في تدهور نوعية النظام التعليمي في العراق ونتج عنها

²⁸ أنظر مصادر أرقام ملحق (1) في بيان كيفية تقسيم نسب الاستخدام بين التعدين والمقالع، من ناحية، والصناعة التحويلية، من ناحية أخرى، واللذان دمجا في نشاط واحد في جدول (3) في فقرة (2-2).

منظومة بالية من المهارات التي لا يستطيع سوق العمل استيعابها. لذلك فإن مراجعة النظام التعليمي وإصلاحه أصبحت أسبقية مهمة في الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب ذلك برامج ذات مديات قصيرة ومتوسطة وطويلة. وتتسم طرق التعليم الحالية بغلبة التلقين والآيدولوجية وضعف التوجيه للتفكير وحل المشاكل (*problem solving*). كما تتسم المناهج بضعف المكونات العلمية والهندسية والإدارية واللغات الأجنبية. غير أن طرق التعليم والمناهج هي مظهر واحد من مظاهر التخلف. إن المظاهر الأخرى تمتد من المستويات المهنية وأجور المدرسين إلى نوعية أدوات وأساليب التعليم إلى المصادقية المهنية للمجتمع العلمي والتعليمي، الذي يساهم ترقيتها في خلق تقاليد مهنية محترمة بأقل تدخل إداري وسياسي. إن تطور النظام التعليمي في كوريا الجنوبية وبعض أجزاء الصين يقدم مثلاً لدول أستطاع فيها النظام التعليمي، في أحد جوانبه، من تخطي المستويات السائدة حتى في الدول المتقدمة.²⁹ بالإضافة لذلك فإن إيجاد صلة للنظام التعليمي بالنشاطات التنموية خدم نمو قطاع تصديري متنامي في كوريا الجنوبية والصين والهند ودول عديدة أخرى.

ج. إزالة أو لجم تبعات المظاهر والممارسات الريعية. وينصرف هذا المتطلب إلى خطين متلازمين. تأمين الضمانات اللازمة لمنع ظهور نظام شمولي/استبدادي مجدداً. والثاني اقتلاع السلوك الريعي:

- ساعد الربيع النفطي النظام السابق في تقوية السيطرة على السلطة ومصادرة الحقوق. لذلك فإن من اللازم تأمين متطلبات منع استخدام الربيع النفطي بذات الطريقة. وينصرف ذلك إلى تأمين توزيع ثمار استغلال الثروة النفطية بعدالة بين المناطق والفئات والطوائف الاجتماعية المختلفة وبمعايير وقواعد وقوانين شفافة لا تقوم على الولاء للحاكم وإنما الولاء للوطن. ولكن بدون ضمانات في المسائلة/الردع والموازنة *checks and balances* فإن حاجة العراق لسلطة مركزية تمسك بوحدة البلاد قد يقود لظهور الدكتاتوريات/الاستبداد مجدداً. أنظر ملحق (2). مع العلم أنه لا توجد ضمانات خارجية/إقليمية ضد قيام الدكتاتوريات والاستبداد.

- اجتثاث الريعية. العمل على التغلب على الحلقة المفرغة للربيع النفطي تدريجياً ولكن بخطى ثابتة. كالعامل على تشجيع إقامة مؤسسات مدنية فعالة ورسينة تساعد على الرقابة وترويج الحقوق والواجبات. وكذلك تطوير الإعلام الموضوعي وإقامة قواعد مسائلة/موازنة وردع لمكافحة الرشوة والمحاباة والانتفاع غير القانوني والفساد والتلاعب بالثروة النفطية. ثم تشجيع

²⁹ في برنامج اختبار التلميذ الدولي (*Programme for International Student Assessment (PISA)*)، لمن أعمارهم 15 سنة، الذي تقوم به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD*، كل ثلاث سنوات، في مواضيع الرياضيات والعلوم والقراءة، جاءت اليابان ثم كوريا الجنوبية في قمة الدول المشاركة في 2000 في حين جاءت دولة كالمانيا في الترتيب 21 (ولم تشترك الصين حينئذ). وفي عام 2009 جاءت شانغهاي/الصين ثم كوريا الجنوبية في قمة الدول المشاركة ونزلت اليابان إلى الترتيب السادس في حين بقيت ألمانيا في ذات موقعها النسبي تقريباً، عند الترتيب 20. أنظر: *OECD (2001)*, *OECD (2010)*. مع العلم أن نتائج اختبار 2012 ستظهر في نهاية 2013.

القطاع الخاص وتحسين المناخ الاقتصادي العام وترقية البنى الأساسية والمؤسسية. ويجب توخي الحذر في التطبيق خاصة وأن المجتمع في العراق لم يعود على المسائلة والنقاش الحر. وهو مجتمع لازال أبوياً تقليدياً يقوم على الولاء الديني والطائفي والتمييز المجتمعي ضد حرية المرأة.

د. إتباع سياسة صناعية تقوم من خلالها الإدارة الاقتصادية بتشخيص نشاطات اقتصادية تنويعية مستدامة. ومع أن من المناسب تخفيض دور الدولة في الإنتاج ولكن مساهمة الدولة في السياسات الاقتصادية والصناعية ينبغي أن تكون مُبادرة. ويكون ذلك من خلال تشخيص النشاطات التنويعية والمستثمرين والمنظمين الواعدين وإتباع السياسات والإجراءات والخطوات التي تحفز وتساعد القطاع الخاص (والعام) للاستثمار فيها وإدارتها.

هـ. التخلي عن نظام المحاصصة الإدارية والمهنية والسياسية. إن نظاماً يهدف إلى تنمية اقتصادية سليمة يتم تبنيتها على كافة الأصعدة وبنظرة شاملة يتطلب التخلي عن المعايير الطائفية والدينية والأثنية في الاختيار والتعيين، خاصة في الوظائف العامة ومراكز الإدارة الاقتصادية، واستبدالها بمعايير الكفاءة والوطنية. مع العمل على إقامة نظام إداري فعال وطبقة موظفين عالي المؤهلات والمصادقية والحياد وتأمين حد أدنى من الدخل يردع الوقوع في الفساد والرشوة.

و. تحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية بشكل يؤمن تخطيط وتنفيذ البرامج الوطنية والبرامج المنطقية.

ز. استخدام جزء مهم من العوائد النفطية في الاستثمار في البنى الأساسية والاجتماعية وتطوير رأس المال البشري.

ح. تكوين صناديق استثمارية/استقرارية تستوعب الفوائض النفطية وتطوير هياكل وقواعد شفافة لاستخدام وإدارة ومراقبة ومسائلة إدارة هذه الصناديق. ويتطلب ذلك العمل في الاتجاهات التالية. أولاً تأمين إدارة فنية رصينة مستقلة. وتضع الإدارة الخطوط العامة لسياسة الاستثمار لهذه الصناديق على أن تتعاون مع البنك المركزي في التطبيق. ثانياً تحديد إستراتيجية وسياسات وطرق عملها في وظيفتها الاستقرارية والاستثمارية ضمن قواعد شفافة. وأخيراً وضع قواعد استخدام مواردها لسد العجز في الميزانية العامة حين تتخفف العوائد النفطية. على أن تتم المصادقة على تعيين إدارة الصناديق وقواعد عملها وإستراتيجية وسياسات استثمار أصولها وكذلك السحب منها بموافقة مجلس النواب. كما يقوم المجلس بمتابعة وتقييم ومسائلة إدارتها دورياً اعتماداً على متابعة فنية ومحاسبية تقوم بها جهات عامة (ومدنية/مهنية) رصينة. ويمكن الاستفادة، في هذا الخصوص، من تجربة الصناديق المماثلة المنتشرة في معظم الدول النفطية خاصة النرويج ودول الخليج.

ط. دراسة وتطبيق ما يناسب العراق من تجارب الدول الصاعدة في مجال التنويع الاقتصادي والاستخدام.

March 2013, merza.ali@gmail.com.

ملحق (1)

معلومات أساسية عن العراق: مقارنة مع دولة منتجة للنفط غير ريعية

تبين المؤشرات التالية ومقارنتها مع دولة منتجة للنفط غير ريعية (كندا) خلفية مناسبة لموضوع هذه الورقة (القيم بالدولار الأمريكي لكلا البلدين):

السنة	وحدة القياس	العراق	كندا	
2011	مليون	33.3	33.5	عدد السكان
1947		4.8	12.9	
2009 - 1947	%	3.1	1.5	معدل نمو السكان السنوي
2011	مليار دولار	181	1,676	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الأساسية الجارية)
2011	الف دولار/شخص	5.4	50.0	حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي
العراق: 2011. كندا: 2012/2011	مليون	7.9	17.4 (عمل كلي وجزئي)	عدد العاملين
	مليون	0.85	1.40	عدد العاطلين
	الف	247 (2011-2007)	232	عدد الداخلين لسوق العمل سنوياً
	%	9.7	7.3	معدل البطالة
	%	40		نسبة العاملين في الحكومة والقطاع العام إلى الاستخدام الكلي
	%	5	11.5 (2008) ³⁰	نسبة العاملين في الصناعة التحويلية إلى الاستخدام الكلي
2011	%	16.0 (%23 : 2007)		السكان تحت خط الفقر
2012	م ب ي	2.94	3.30	إنتاج النفط
2012	م ب ي	2.43	2.28	تصدير النفط
2012	مليار دولار	94	النفط الخام: 72 منتجات الطاقة: 105	عوائد تصدير النفط
2012-2004	مليار دولار	441		عوائد تصدير النفط
2012	%	92.3		نسبة إيرادات النفط في الميزانية، تخصيصات
2011	%	99.7	منتجات الطاقة: 23.0	نسبة تصدير النفط من الصادرات الكلية
2008	%	55.2	منتجات الطاقة: 11.	نسبة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي
2011	مليار دولار	59.3	66.0	الاحتياطيات الدولية (العملة الأجنبية والذهب)

³⁰ في 1998 كانت نسبة العاملين في الصناعة التحويلية إلى الاستخدام الكلي 14.9%. الأرقام من:

Bernard, A. (2009) 'Trends in Manufacturing Employment', Statistics Canada, Perspectives, February.
ويذكر أن نسبة العاملين في الصناعة التحويلية كنسبة من الاستخدام الكلي في الصين في القطاعين المنظم وغير المنظم كانت 13.3% في 1990 وانخفضت إلى 11.2% في 2002. الأرقام من: Ghose, A (2005).

24	15 - 14	ساعة	2011	معدل تزويد الكهرباء اليومي من كافة المصادر (شبكة وطنية، مولدات مشتركة، مولدات خاصة) ³¹
	52.3 12.3	مليار دولار	1996 24 كا 2013	تعويضات حرب الكويت المقررة ما تبقى من التعويضات
	88-53 6.2-3.8	مليار دولار	2012 2038-2011	رصيد الديون الخارجية خدمة الديون السنوية

المصادر:

العراق:

عدد السكان	الجهاز المركزي للإحصاء: 2011: المجموعة الإحصائية السنوية 2010/2011. 1947: المجموعة الإحصائية السنوية 1993.
معدل نمو السكان السنوي	علي مرزا (2012-أ).
الناتج المحلي الإجمالي	البنك المركزي العراقي (2012) النشرة الإحصائية السنوية 2011.
عدد العاملين	جدول (3) في المتن.
معدل البطالة	
عدد العاطلين	
عدد الداخلين لسوق العمل سنوياً	
نسبة العاملين في الحكومة والقطاع العام إلى الاستخدام الكلي	الجهاز المركزي للإحصاء (2011).
نسبة العاملين في الصناعة التحويلية إلى الاستخدام الكلي 2011	يبين جدول (3) في فقرة (2-2) في المتن أن نشاطي التعدين والمقالع والصناعة التحويلية استخدمتا فيما بينهما 6% من مجموع الاستخدام في العراق. والمصدر الذي استقي منه الجدول (الجهاز المركزي للإحصاء، 2012) لا يفصل هذا الرقم بين التعدين والمقالع والصناعة التحويلية. غير أن المجموع (6%) يتكرر ذاته تقريباً لعام 2007 مع تفصيل في مصدره (COSIT, et al, 2009) يبين 1% للتعدين والمقالع والباقي للصناعة التحويلية. على هذا الأساس افترضنا ذات التقسيم لعام 2011. وبذلك يكون استخدام الصناعة التحويلية سنة 2011 حوالي 5% من مجموع الاستخدام الكلي.
السكان تحت خط الفقر	2011: خطاب رئيس الجهاز المركزي للإحصاء إلى الكاتب في تموز 2012. 2007: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (2009)، ص 11.
إنتاج النفط 2012	موقع وزارة النفط، البنك المركزي العراقي (2012) النشرة السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء (2012) المجموعة الإحصائية السنوية 2010/2011 و قوانين الميزانيات.
تصدير النفط 2012	
عوائد تصدير النفط 2012	
عوائد تصدير النفط 2004-2012	
نسبة إيرادات النفط في الميزانية،	

³¹ لقد كان إنتاج الذروة في 2011 أعلى منه في 2006 بمقدار 70%. مع العلم أن طاقة الذروة الصافية في 2011 كانت 9 كيكوات في حين أن الطلب كان 15 كيكوات (أي أن العرض كان أقل 40% من الطلب). وهذا يتضمن 14 ساعة تزويد كهرباء يومياً (60%*24=14). مصدر البيانات؛ (IEA (2012).

	تخصيصات 2012
	نسبة تصدير النفط من الصادرات 2011
	نسبة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي 2008
البنك المركزي العراقي (2012) النشرة السنوية 2011 وتقارير إعلامية.	الإحتياطيات الدولية (العملة الأجنبية والذهب)
IEA (2012).	معدل تزويد الكهرباء اليومي من كافة المصادر (شبكة وطنية، مولدات مشتركة، مولدات خاصة) 2011
UNCC (2013) http://www.uncc.ch/status.htm , Accessed 28 February 2013.	تعويضات حرب الكويت المقررة ما تبقى منها في 24 كانون ثان 2013
53 مليار دولار: محتسبة من خلال عكس معادلة القسط السنوي (القسط 3.8 مليار دولار الذي ورد في موازنة 2013) باستخدام سعر فائدة 5.8% و 28 سنة فترة تسديد: 2011-2038. وبالنظر للفقرة التالية قد تكون حسابات موازنة 2013 لخدمة الديون (ومن ثم رصيد الديون المحتسب على أساسها، 53 مليار دولار) قائمة على أمل تحقق تخفيض ديون الخليج أثناء 2013 (والذي قد لا يتحقق) او افتراض ان دول الخليج لا تطالب بخدمة ديونها.	رصيد الديون الخارجية
88 مليار دولار: ورد في موقع البنك المركزي العراقي ما يلي: "مجموع الديون الخارجية: 87.7 مليار دولار (مع إمكانية إلغاء 80% من 45 مليار بعد اتفاق مع دول الخليج العربي)", http://www.cbi.iq/index.php?pid=GovernmentSecurities 9 آذار 2013. إن ذلك يعني بعد التخفيض حوالي 52 مليار دولار.	
3.8 مليار دولار: موازنة 2013. 6.2 مليار دولار: حساب قسط سنوي ثابت لتسديد رصيد ديون 88 مليار دولار على اساس سعر فائدة 5.8% وفترة تسديد 2011-2038.	الخدمة السنوية للديون الخارجية

كندا:

السكان ونسبة تصدير منتجات الطاقة والناتج المحلي الإجمالي (2013) <http://www12.statcan.gc.ca> Statistics Canada

و http://en.wikipedia.org/wiki/Population_of_Canada_by_year

تصدير وإنتاج النفط (نפט خفيف، مكثفات، قار-بتومين مُعامل، نפט ثقيل): (2013) Canadian National Energy Board

<http://www.neb-one.gc.ca/CommodityStatistics/Statistics.aspx?language=english>.

عدد العاملين ومعدل البطالة والداخلين لسوق العمل: محتسبة لكل من الأقاليم والمناطق العشرة الكندية من:

Human Resources and Skills Development Canada (2013) www.hrsdc.gc.ca

All sources accessed February/March, 2013.

ملاحظات:

(1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية 2011 (1.68 ترليون دولار امريكي) يساوي الناتج بأسعار السوق (1.76 ترليون دولار كندي) ناقصاً صافي الضرائب غير المباشرة (0.1 ترليون) مقسوماً على سعر الصرف (0.9895 دولار كندي للدولار الأمريكي كمتوسط لسنة 2011).

(2) منتجات الطاقة في كندا تشمل: النفط الخام والنفط الثقيل والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية والكهرباء وأخرى.

ملحق (2)

الدولة الريعية والاستبداد³²

يثير وجود الاستبداد في الدول المصدرة للنفط (جدول 6 أدناه) في الذهن تساؤلاً مفاده أن وجود الريع النفطي قد يكون أحد أسباب استمرار الاستبداد إن لم يكن أحد الأسباب المهمة لقيامه. ومع أن تلازم الاستبداد والمظاهر الريعية قد يكون مرحلة تاريخية عابرة ولكن الحقيقة الواضحة هي أن أغلب الدول المنتجة/المصدرة للنفط هي دول استبدادية.

جدول (6) ترتيب دول منتجة للنفط حسب طبيعة النظام السياسي 2011

حصة الشخص في 2007 مقارنة مع 1975 عدد مرات	نسبة صادرات الوقود إلى الصادرات السلعية %, 2009/2008	النظام السياسي 2011 الترتيب من بين 167 دولة	
			أنظمة ديمقراطية كاملة
2.2	66	1	النرويج
1.7	27	8	كندا
2.0	12	18	المملكة المتحدة
1.9	6	19	الولايات المتحدة
			أنظمة ديمقراطية ناقصة
1.3	9	45	البرازيل
3.4	29	60	إندونيسيا
			أنظمة هجينة
0.8	95	97	فنزويلا
	99	112	العراق
			أنظمة استبدادية Authoritarian
1.3	66	117	روسيا
1.2	88	161-125	الدول النفطية العربية
1	91	119	نايجيريا
1		133	أنغولا
	70	137	كازاخستان
13.1	2	136	الصين
1	83 (2006)	158	إيران

المصادر وملاحظة: انظر ملحق (4).

³² يعتمد هذا الملحق في أغلب مادته، عدا ما يرد في الشرح عن العراق وأرقام ترتيب الدول حسب النظام السياسي في 2011، على كتاب المؤلف علي خضير مرزا (2012-ب) مع العلم أن الكتاب يبين ترتيب النظام السياسي لسنة 2010 وليس لسنة 2011.

ولكن يلاحظ أيضاً وجود دول ديمقراطية ولكنها منتجة للنفط، مثل النرويج وكندا والولايات المتحدة وبريطانيا والبرازيل. فدولة مثل النرويج التي يؤلف الوقود النسبة الغالبة من صادراتها (66 بالمئة) لا تنتم عموماً بالمظاهر الربعية. وينصرف ذات الأمر إلى كندا التي يمثل الوقود حوالي ربع صادراتها. إن أنتاج النفط في هذه الدول لم يؤدي إلى مظاهر ربعية غالبية مثلما حدث في دول منتجة أخرى خاصة العربية. فهذه الدول كانت لها مؤسسات وأنظمة سياسية مستقرة وقواعد رصينة للمسائلة والحساب ومجتمع مدني فعال قبل اكتشاف النفط. وعندما أُكتشف النفط ظهرت اتجاهات ربعية محدودة ولكنها نتيجة لرسوخ الأنظمة السياسية والاجتماعية لم تجر المجتمع إلى سلوك أو أطر ومؤسسات ربعية شاملة.³³ أما الدول الأخرى النفطية وخاصة العربية فإنها كانت نظماً غير راسخة المؤسسات عموماً قبل اكتشاف النفط. وعندما بدأ إنتاج النفط وتصديره فإنه ساهم في توفير وسائل الاستبدال أو تركزه. فدول مثل العراق وليبيا والجزائر وحتى دول الخليج كانت نظمها أكثر مجارة لحقوق السكان عندما كانت الدولة محدودة القدرة المالية وأكثر اعتماداً على الضرائب في التمويل. ولكنها أصبحت بعد تصدير النفط مالكة لوسائل (خاصة المالية) ركزت وسائل الاستبدال في الحكم.

من ذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن تأثير الربيع النفطي في المجتمع والسياسة يعتمد على الظروف الأولية *initial conditions*. فإذا كان المجتمع ناضجاً والمؤسسات المدنية والديمقراطية راسخة والهيكل الاقتصادي عالي التنوع (النرويج، كندا، بريطانيا، الولايات المتحدة) فإن الربيع النفطي، لا يضعف الحكم الديمقراطي. ولكن في بلدان ذات مؤسسات ضعيفة واقتصاد تقليدي وقطاع تصديري يعتمد على المواد الأولية فإن تدفق الربيع النفطي يضعف المجتمع ومؤسساته ويساعد على الاستبدال وتأصله.

³³ تتواجد بعض المظاهر الربعية في هذه الدول. فوجود ثروة نفطية كبيرة في صندوق التقاعد الحكومي العام (*Government Pension Fund-Global*) في النرويج لابد أنه يوفر خدمات اجتماعية (من خلال تمويل عجز الميزانية من عائدات هذا الصندوق وغيره من الصناديق) لا تتوفر أو لا يمكن إسنادها في دول أخرى تعتمد أكثر في برامجها الاجتماعية، من خلال الميزانية العامة، على تمويل ضريبي. كما أن توزيع المنافع على السكان من الصندوق النفطي في ألاسكا (الولايات المتحدة) هو مظهر من المظاهر الربعية.

ملحق (3)

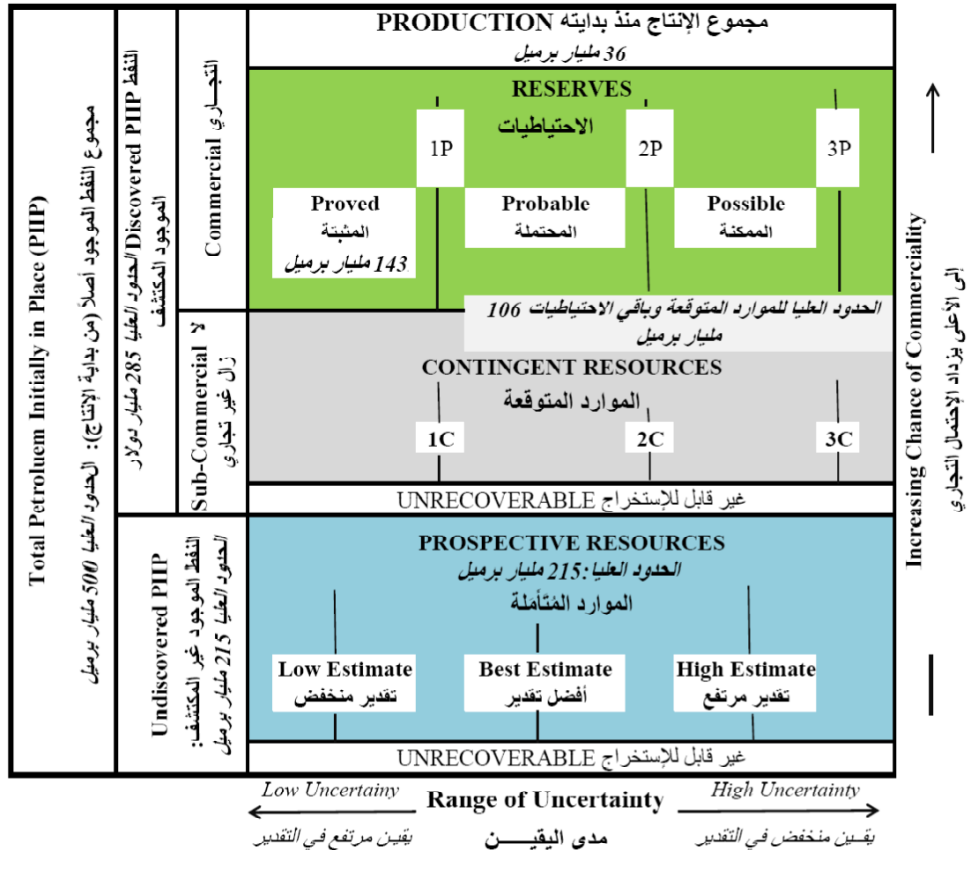
قضايا تتعلق بالنفط والغاز

تصنيف وتقدير الموارد النفطية في العراق

أُتِّمَت عملية تصنيف وتقدير الموارد النفطية في العراق خلال العقدين التي سبقت 2003 بالتقطع والتوقف وعدم الانتظام، هذا إضافة إلى أنها كانت تستخدم تقنيات غير متقدمة نتيجة لضعف الصلة بالتقدم التكنولوجي العالمي، بدوره نتيجة للحروب والحصار. ولكن منذ 2003 نشطت عملية التصنيف والتقدير وإعادة التقييم كما أُشير إليه في المتن.

وبغية تقديم عرض شامل للموارد النفطية يُستخدم مفهوم "النفط الموجود ابتداءً" *Total Petroleum Initially in Place* وهو الكمية الكلية للنفط، المقدر في تاريخ معين، التي يمكن الحصول عليها ابتداءً من أول برميل تم انتاجه. وفي هذا المفهوم يصنف النفط الموجود ابتداءً إلى موارد مكتشفة وغير مكتشفة. وتصنف الموارد المكتشفة إلى موارد تجارية وغير تجارية (أي تلك التي يمكن إنتاجها بربحية وأخرى غير مربحة). وتصنف الموارد التجارية إلى الإنتاج المتجمع منذ بداية إنتاج النفط والاحتياطيات المثبتة والاحتياطيات الممكنة والمحتملة. ويبين الشكل التالي صورة شاملة لهذا الهيكل مع أرقام تمثل تقديرات أولية للعراق، حسب التصنيفات المبينة فيه،³⁴

شكل (2) هيكل تصنيف الموارد النفطية في العراق-نهاية 2011



³⁴ الشكل دون الأرقام مستل من المصدر التالي. أما الأرقام فمصادرها مبينة في أسفل جدول (7) ادناه.

Society of Petroleum Engineers (SPE), American Association of Petroleum Geologists (AAPG), World Petroleum Council (WPC), Society of Petroleum Evaluation Engineers (SPEE) (2007), *Petroleum Resources Management System*.

ملاحظات:

(1) يضاف إلى النفط الموجود ابتداءً في العراق ذلك الموجود في منطقة كردستان والذي تقدره وزارة النفط في كردستان بحوالي 45 مليار برميل، ليصبح النفط الموجود ابتداءً في العراق (oil in place)، بما فيه إقليم كردستان، 545 مليار برميل. مع العلم أن وكالة الطاقة الدولية (IEA, 2012) تقدر الاحتياطي المثبت في كردستان (من ضمن النفط الموجود فيها) بحوالي 4 مليار برميل وأغلبه غير مشمول في احتياطات العراق المثبتة المبينة في هذا الشكل.

(2) المساحات والإبعاد في الشكل لا تتناسب بالضرورة مع كميات النفط في كل تصنيف.

(3) تعريف بعض الرموز في الشكل:

- 1P: الاحتياطي المثبت: سيناريو منخفض للتقدير. 1C: سيناريو منخفض لتقدير الموارد المتوقعة.
2P: الاحتياطي المثبت والمحتمل: أفضل سيناريو. 2C: أفضل سيناريو لتقدير الموارد المتوقعة.
3P: المثبت والمحتمل والممكن: سيناريو مرتفع. 3C: سيناريو مرتفع لتقدير الموارد المتوقعة.

تعريف

أولاً: النفط الموجود ابتداءً المكتشف *Discovered Petroleum Initially-In-Place*: كمية النفط المقدره في تاريخ معين لتراكيب جيولوجية معلومة قبل بدء الإنتاج:

(1-1) الاحتياطات التجارية: وهي الكمية التي يمكن الحصول عليها بالتكنولوجيا المتوفرة وهيكل الكلفة القائم. أما تقسيمها بين مثبتة ومحتملة وممكنة فيعتمد على درجة اليقين في التقدير. والاحتياطات المثبتة *Proven Reserves* هي الكمية التي يمكن الحصول عليها بالتكنولوجيا المتوفرة وهيكل الكلفة القائم من تاريخ تثبيت الاحتياطي فصاعداً بدرجة عالية من اليقين. وينبغي أن تحقق الاحتياطات المثبتة الشروط الأربعة التالية:

(أ) ينبغي أن تكون مكتشفة، (ب) يمكن استخراجها، (ج) تجارية، (د) متبقية (من تاريخ التقدير فصاعداً).

(2-1) الاحتياطات غير التجارية: الموارد المتوقعة *Contingent Resources*: هي الكميات المقدره في تاريخ معين واستخراجها ممكن ولكن مشاريع استخراجها لم تصل إلى مرحلة من النضوج التجاري بسبب واحد أو مجموعة من الأسباب *contingencies*. وتتضمن الموارد المتوقعة تلك التي لا يتوفر لها حالياً أسواق مناسبة، أو أن الاستخراج التجاري يعتمد على تكنولوجيا لا زالت لم تكتمل أو أن تقييم الموارد لم يصل إلى مرحلة التقييم التجاري. أما تقسيمها بين سيناريوهات منخفضة وفضلى ومرتفعة فهو يعتمد على درجة اليقين في التقدير.

(3-1) إذن الاختلاف بين الاحتياطات التجارية وغير التجارية (الموارد المتوقعة) هو إن الأولى يمكن إنتاجها تجارياً (أي تحقق ربحاً) في حين أن الثانية لم تصل لمرحلة المشاريع التجارية لأسباب تكنولوجية أو سوقية.

ثانياً: النفط الموجود ابتداءً غير المكتشف *Undiscovered Petroleum Initially-In-Place*: وهو الكمية المقدر

وجودها في تاريخ معين في تركيب معين يؤمل اكتشافه. وهو يشمل ما يطلق عليه الموارد المتأملة:

(1-2) الموارد المتأملة، وهي كمية النفط المقدره في تاريخ معين لأن تستخرج من تراكيب غير مكتشفة باستخدام مشاريع تطوير مستقبلية. إن الموارد المتأملة تتطوي على نوعين من

الاحتمالات. احتمال يتعلق بالاستكشاف وآخر بالتطوير. وتقسّم الموارد المتألمة حسب درجة اليقين في الاكتشاف والتطوير.

ثالثاً: نطف غير قابل للاستخراج *Unrecoverable*. ذلك الجزء من النطف الموجود المكتشف وغير المكتشف والذي يقدر في تاريخ معين عدم امكانية استخراجه من خلال مشاريع تطوير مستقبلية. إن جزء من هذه الكميات قد يصبح قابلاً للاستخراج مستقبلاً حين تتغير الظروف التجارية او عند حدوث تطور تكنولوجي. أما الجزء الآخر فربما لا يمكن استخراجه نتيجة لمقيدات مادية/كيمياوية تتمثل بتفاعل سوائل وصخور المخزون النفطي.

الموارد النفطية حسب المناطق والحقول في العراق

يوزع الجدول (7) الموارد النفطية بما فيها الاحتياطي المثبت الواردة في الشكل (2) حسب المناطق والحقول في العراق.

جدول (7) الموارد البترولية في العراق

مجموع النطف الموجود ابتداء		النفط الموجود غير المكتشف: الموارد المتألمة		النفط الموجود المكتشف			
				لحد الآن غير تجاري: الموارد المتوقعة حسب وزارة النفط	تجاري: الاحتياطيات المثبتة في نهاية 2011	الإنتاج المتجمع حتى نهاية 2011	
وزارة النفط	وكالة الطاقة الدولية	وزارة النفط	وكالة الطاقة الدولية				
135		10		107	18	المنطقة الجنوبية	
44		0		43	1	غرب القرنة	
31		0		17	14	رميلة	
12		0		12	0	مجنون	
10		0		8	2	زبير	
6		0		6	0	نهر عمر	
19		7		12	0	المنطقة الوسطى	
8		0		8	0	شرق بغداد	
66		25		24	17	المنطقة الشمالية	
23		0		9	14	كركوك	
13		13		0	0	الصحراء الغربية	
233	500	55	215	106	143	المجموع عدا كردستان	
	45				4	كردستان (عدا كركوك)	

المصادر: أنظر ملحق (4).

الملاحق المتعلقة بالحقول المخصصة لشركة وطنية للنفط في مسودة قانون النفط والغاز

تشمل مسودة القانون (شباط 2007) ثلاثة ملاحق تحتوي على حقول نفطية مكتشفة منتجة وغير منتجة وحقول غير مكتشفة. ولقد خصصت المادة (6) من مسودة القانون حقول الملحقين الأول والثاني لإدارة وتشغيل/تنقيب شركة النفط الوطنية المزمع تكوينها. أما الملحق الثالث للمسودة فإنه يحتوي على حقول غير مكتشفة لم يُخصص التنقيب فيها لشركة النفط الوطنية. ولكن الشركة تستطيع الدخول كشريك أو منافس للتنقيب والتطوير والإدارة في هذه المناطق. ولم تنشر هذه الملاحق في حينه. ويحتوي الجدول (8) الملحقين الأول والثاني كما توفرت في مصادر ثانوية.

جدول (8) الحقول في الملحقين الأول والثاني- مسودة قانون النفط والغاز

الملحق الثاني: حقول مكتشفة غير مطورة	الملحق الأول: حقول مكتشفة مطورة	
	قريبة من الإنتاج	حقول منتجة
أبو خيمة، سماوة، أهدب، بدرة، ضافرية، عكاس، بحيرة، جمجمال، جيا سركن، جلابات، إنجانة، خشم، الاحمر، قمارم، دجيلة، كميت، شرق الرافدين، غراف، رافدين، الناصرية، خانوقة، خشاب، بوخانة، كفري، مرجان، غرب الكفل، طقطق.	علان، ابراهيم، قصب، نجمة، جوان، سرجون، دمرداغ، مخمور، قرة جك، حميرين، خور مور، اسماعيل، جديدة، جرية باين، منصورية، نهروان، ناو دومان، تل غزال، حويزة، نور، رفاعي، جريشان، راجي، رطاوي، سيبا.	أبو غراب، العمارة، بزركان، فكة، حلفاية، غرب القرنة، مجنون، عين زالة، بطمة، قيارة، صوفية، الزبير، طبة، الرميلة، لحيس، سبع، نهر عمر، عجيل، بلد، تكريت، شرق بغداد، نفط خانة، باي حسن، جمبور، خباز، كركوك (عفانة، بابا، خرماله).

المصدر:

ملحق (4)

مصادر وملاحظات الجداول

جدول (2) الهيكل الدولي للاستخدام في القطاع العام 1990-1995

المصادر:

. Schiavo-Ca'ampo, S., Tommaso, G., Muckherjee, A. (1997) جميع الدول عدا العراق وليبيا: العراق:

علي مرزا (2012-أ).

الجهاز المركزي للإحصاء (2012).

ليبيا: علي خضير مرزا (2012-ب).

ملاحظات:

أ. في هذا الجدول تشمل الدول الأسكندنافية: الدانمارك، فنلندا، النرويج والسويد.

ب. في هذا الجدول شملت كوريا الجنوبية في آسيا وهي الآن تشمل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OECD.

جدول (3): الاستخدام في العراق 2007، 2011

المصادر: الاستخدام وعرض العمل ومعدل البطالة:

احتساب الاستخدام وعرض العمل بمرحلتين.

المرحلة الأولى: استقيت نسب توزيع الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية من المصادر التالية:

2007: COSIT, et al (2009), PP. 287, 329.

2011: الجهاز المركزي للإحصاء (2012) القسم الرابع-صفحة 52.

المرحلة الثانية: في ضوء معدل مساهمة في سوق العمل *participation rate* 43.2% (من الفئات العمرية +15)

ومعدل بطالة 11.7% لسنة 2007 (COSIT, et al, 2009) ومعدل مساهمة 44% ومعدل بطالة 9.7%

لسنة 2011 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2012) احتسبت قوة العمل أو عرض العمل (*labour force*)

والاستخدام للسنتين ومن ثم وزعت حسب النسب التي تم الحصول عليها في المرحلة الأولى.

ويخلص الجدول التالي نتائج حسابات عرض العمل والاستخدام الذي وزع حسب الأنشطة في الجدول (3):

2011	2007		
33.3	29.8	مليون	عدد السكان
19.9	18.0	مليون	القادرين على العمل +15
44.0%	43.2%	%	معدل المساهمة
8.7	7.8	مليون	عرض العمل
9.7%	11.7%	%	معدل البطالة
7.9	6.8	مليون	الاستخدام الكلي

ملاحظة: يشمل الاستخدام الحكومي الإدارة المركزية والمحلية والقوات المسلحة والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، الخ، ولكنه لا يشمل العاملين في منشآت القطاع العام.

جدول (5) العقود الممنوحة في جولات التراخيص

المصدر: IEA (2012), P.37.

ملاحظة: عدّل رقمين من الأرقام الوارد في جدول وكالة الطاقة الدولية وذلك ليعكس الاتفاقات الأصلية. حيث ورد في جدول وكالة الطاقة الدولية لحقل الأحذب إنتاج هضبة 140 ألف برميل يوم. ولقد وضعنا بدله الاتفاق الأصلي 120 ألف برميل/يوم. وبدلاً من رقم الوكالة لحقل غرب القرنة (2) والذي مقداره 2,825 وضعنا في هذا الجدول 2,325 ألف برميل/يوم.

جدول (6) ترتيب دول منتجة للنفط حسب طبيعة النظام السياسي 2011

المصادر: النظام السياسي 2011: الترتيب من بين 167 دولة, ورد في: EIU (2012).

نسبة صادرات الوقود إلى الصادرات السلعية الكلية: موقع بيانات البنك الدولي:

.World Bank Data, <http://data.worldbank.org/indicator>

حصة الشخص في 2007 مقارنة مع 1975، علي خضير مرزا (2012-ب) ، جدول (5-2)، فصل (5).

ملاحظة: يشمل الوقود: النفط الخام والغاز وسوائله والمنتجات النفطية. ولو أضيفت المنتجات البتروكيمياوية (وأغلبها منتجات أولية) لزادت النسبة في أغلب الدول النفطية المشمولة في باب الاستبدال.

جدول (7) الموارد البترولية في العراق

المصادر: "وزارة النفط" تشير إلى وزارة النفط الاتحادية. أما عبارة "تقرير وكالة الطاقة" فيشير إلى تقرير وكالة الطاقة الدولية في المصدر التالي المار ذكره: IEA (2012).

الاحتياطي المثبت لكردستان من تقرير وكالة الطاقة الدولية أما النفط الموجود فهو تقدير لوزارة النفط في كردستان كما ذكره تقرير وكالة الطاقة الدولية.

مصادر البحث

- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (2009) تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق [لسنة 2007]، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بغداد، آذار.
- الجهاز المركزي للإحصاء (2011) مسح شبكة معرفة العراق: واقع سوق العمل العراقي، كانون أول. LBfactsheet.pdf
- الجهاز المركزي للإحصاء (2012) الجداول التفصيلية لنتائج مسح شبكة معرفة العراق، COSIT (2012) Iraq Knowledge Network, <http://cosit.gov.iq/pdf/2011/tab.pdf>.
- الهيئة العليا للتعداد العام للسكان (2011) التعداد العام للمباني والمنشآت والأسر [لسنة 2009]، سلسلة تقارير الترقيم والحصر، تقرير رقم (1) المباني والمساكن والأسر على المستوى الوطني، تموز، http://cosit.gov.iq/pdf/2011/report_census_1.pdf.
- وزارة التخطيط (2009) خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، وزارة التخطيط، بغداد، كانون أول.
- مجلس النواب (2013) قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية /2013، 7 آذار، نزل من الموقع الإلكتروني للمجلس، www.parliament.iq/.
- محمد سلمان حسن (1965) التطور الاقتصادي في العراق، الجزء الأول: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958. المكتبة العصرية، بيروت.
- كامل المهدي (2012) "قراءة في عقود إقليم كردستان النفطية-مقارنة مع عقود وزارة النفط"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، 18 كانون أول.
- كامل المهدي (2013) "على هامش الخلافات بين المركز والإقليم"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، 7 كانون ثان.
- عبد الرزاق الحسني (2008) تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، الطبعة الثامنة، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت. (الطبعة الأولى ظهرت في تموز 1948).
- علي مرزا (2011) "ملاحظات على التخطيط في العراق: الهيكل المؤسسي والمهام"، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة.
- علي مرزا (2012-أ) "عدد العاملين في الدولة ومعدل البطالة والنمو السكاني: تساؤلات إلى وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، 10 حزيران، www.iraqieconomists.net.
- علي خضير مرزا (2012-ب) ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- فؤاد الأمير (2013) "ملاحظات حول الجديد في عقود النفط والغاز، الموقعة من قبل حكومة إقليم كردستان، والسياسة النفطية للإقليم"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، 26 شباط، 2013.

- Central Statistical Organization and Information Technology, COSIT, Kurdistan Region Statistics Organization, KRSO, World Bank (2009), *Iraq Household Socio-Economic Survey, IHSES 2007*, Volume II, Data tables.
- Economist Intelligence Unit, EIU (2012) *Democracy Index 2011, Democracy under stress*, A report from the Economist Intelligence Unit, www.eiu.com.
- Ghose, A (2005) 'Employment in China: recent trends and future challenges', Employment Analysis Unit, Employment Strategy Department, World Labour, www.worldlabour.org.
- International Energy Agency, IEA (2012) *Iraq Energy Outlook*, World Energy Outlook, Special Report, October.
- Isham, J, M. Woolcock, L. Pritchett and G. Busby (2002) 'The Varieties of Rentier Experience: *How Natural Resource Endowments Affect the Political Economy of Economic Growth*', World Bank, January 8.
- Merza, A. (2011), 'Oil revenues, public expenditures and saving/stabilization fund in Iraq', *International Journal of Contemporary Iraqi Studies* 5: 1, pp. 47–80, doi: 10.1386/ijcis.5.1.47_1.
- OECD (2002) *Worldwide Learning At Age 15: First Results from PISA 2000*, <http://www.oecd.org/dataoecd/30/16/33683931.pdf>.
- OECD (2010) *PISA 2009 Results: Executive Summary* <http://www.oecd.org/dataoecd/34/60/46619703.pdf>
- Sachs, J. and Andrew W. (1995), "Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research, Working Paper 5398.
- Schiavo-Ca'ampo, S., Tommaso, G., Muckherjee, A. (1997) 'An International Statistical Survey of Government Employment and Wages', Background paper for World Development Report 1997, Policy Research Working Paper 1806, World Bank, August 1997.
- Shafiq, T. (2013) '*Interview y Ruba Husri*', Iraqi Economists Network, February.
- Society of Petroleum Engineers (SPE), American Association of Petroleum Geologists (AAPG), World Petroleum Council (WPC), Society of Petroleum Evaluation Engineers (SPEE) (2007), *Petroleum Resources Management System*.
- Yergin, D. (2009) *The Prize, the Epic Quest for Oil, Money & Power*, Free Press, New York.
- World Bank (2013) *World Bank Commodity Price Data (Pink Sheet)*, <http://go.worldbank.org/4ROCCIEQ50>, Accessed 20 January, 2013.